وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة

تقييـــم دور برامج الاستثمـــارات العمومية في دعـــم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2019_2001)

من إعداد الطلبة:

- **الهادي بقاص**
- **مايسة عطا الله**
- **وفاء حساسة**

تحت إشراف الدكتور:

– عبد الجليل شليق

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	المؤسسة	الرتبة
د. مرزوقي مرزوقي	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	رئيسا
د. عبد الجليل شليق	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د. عبد الحق طير	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات،

إلى أغلى إنسان في هذا الوجود، أمي الحبيبة

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه الآن،

أبي الكريم رحمة الله عليه

إلى زوجتي الغالية ورفقية دربي وإلى أبنائي كل باسمه"

إلى من حبهم يجري في عروقي أخوتي وأخواتي كل بأسمائهم وأبنائهم حفظهم الله ورعاهم

إلى كل أفراد العائلة من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى كل أصدقاء الحياة والدراسة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني

إلى كل من كان سند لي في الحياة وشجعني

إلى كل أستاذ أو معلم علمني

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

الهادي

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى رمز العطاء وصدق الإيباء، إلى ذروة العطف والوفاء

لك أجمل حواء، أنت أمي الغالية أطال الله عمرك.

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة 2020.

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهم ولا متعة إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء

إلى الزملاء

وفي الأخير يا رب...

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

مـايسة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

وفـــاء

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " شليق عبد الجليل"،على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا. وإلى كل الاساتذة الذين قبلوا مناقشة هذا البحث.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمناقشة ما هو دور برامج الاستثمارات العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001_2019)، وذلك محاولة تقييم انعكاسات هذه البرامج على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. باعتبار هذا القطاع محورا اساسيا ومحركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني.

عتمدنا في الدراسة على المنهج التحليلي وذلك من خلال استخدام الادوات البحثية وارتكازا على البيانات والاحصائيات الخاصة بجوانب الدراسة، حيث قسمت الدراسة إلى جانب منهجي وجانب تطبيقي الذي تم فيه التحقق من صحة الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايزال قطاعا فتيا في طور النمو. ولازال ضعيفا ولم يحتل بعد المكانة المرجوة منه أو التي هو عليها في الاقتصاديات المتطورة والناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات. وقد تبين لنا أيضا لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو الاقتصادي والتشغيل في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة تطبيق.

الكلمات الافتتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–البرامج التنموية – سياسة الانعاش الاقتصادي– برنامج توطيد النمو – البرنامج التكميلي لدعم النمو–برنامج التنمية الخماسي.

Summary :

This study aims to discuss the role of public investment programmes for SMEs in Algeria during the period (2001-2019), in an attempt to assess the implications of these programs on the SME sector in Algeria. This sector is a key hub and an effective economic engine in the national economy. In the study, we relied on the analytical approach through the use of research tools and based on data and statistics on aspects of the study The study was divided into a systematic and applied aspect in which the hypotheses were validated·

The study found a set of findings that the SME sector is still a young sector in the process of growth. It is still weak and has not yet occupied its desired position in the developed, emerging and even developing economies, due to several constraints that continue to discourage investment and stand in the way of the development and growth of these institutions. We have also shown a positive impact on economic growth and employment in the short term, as the rate of economic growth and unemployment has improved during the implementation period·

Key words: Small and Medium Enterprises - Development Programs - Economic Recovery Policy - Growth Consolidation Program - Supplementary Program to Support Growth - Five-Year Development Program.

قائمة المحتويات

المحتـــــــــــــوى	الصفحة
الإهداءات	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**IV**
مقدمة	أ – ط
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3**
المطلب الثاني: خصائص وأشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**10**
المطلب الثالث: أهمية ومجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**18**
المطلب الثاني: مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**20**
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**24**
المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقاتها واهم تحدياتها	**28**
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**28**
المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**31**

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المبحث الرابع: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الأول: نبذة تاريخية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الثاني: آليات الدعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	40
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	45
خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2019)	
تمهيد	51
المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	52
المطلب الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخصائصه	52
المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهدافه	54
المطلب الثالث: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	56
المبحث الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)	60
المطلب الأول: تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو وخصائصه	60
المطلب الثاني: مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه	63
المطلب الثالث: مكونات برنامج التكميلي لدعم النمو	64
المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014)	69
المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو وخصائصه	69
المطلب الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو وأهدافه	71
المطلب الثالث: مكونات برنامج توطيد النمو	74
المبحث الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)	77
المطلب الأول: تعريف برنامج الاستثمارات العمومية وأهدافه	77
المطلب الثاني: محاور برنامج الاستثمارات العمومية	79

المطلب الثالث: مجالات برنامج الاستثمارات العمومية	**82**
خلاصة الفصل	**86**
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: تقييم انعكاسات برامج الاستثمارات العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من2001 إلى غاية 2019	
تمهيد	**88**
المبحث الأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي والبطالة والنمو الاقتصادي	**89**
المطلب الأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي	**89**
المطلب الثاني: تأثير البرامج الاستثمارية على البطالة	**97**
المطلب الثالث: تأثير البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي	**102**
المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**106**
المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2019	**106**
المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**112**
المطلب الثالث: دور الهيئات والوكالات الوطنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**115**
المطلب الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**130**
خلاصة الفصل	**139**
الخاتمة	**141**
قائمة المراجع	**149**
الملاحق	**159**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول	9
(2-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	40
(3-2)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	55
(4-2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	64
(5-2)	توزيع مخصصات الغلاف المالي للبرنامج توطيد النمو	72
(6-3)	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها (2002-2017)	90
(7-3)	حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال نصف الأول لسنة2019	91
(8-3)	تطور عدد التجار الاجانب الناشطين بالجزائر	92
(9-3)	عدد الشركات الاجنبية الناشطة المسجلة	94
(10-3)	النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة فرنسا	95
(11-3)	النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة سوريا	95
(12-3)	النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة تركيا	95
(13-3)	النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة الصين	96
(14-3)	معدلات البطالة للفترة (2001- 2019)	98
(15-3)	معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001- 2019)	102
(16-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2019)	106
(17-3)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2019	107
(18-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة حسب قطاع النشاط	108
(19-3)	تطور مناصب الشغل	110
(20-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	111
(21-3)	حصيلة الصندوق CNAC	115

(22-3)	قطاعات النشاطات المستفيدة من ANSEJ	116
(23-3)	الاعتمادات الممنوحة حسب نوع التمويل	119
(24-3)	الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط	120
(25-3)	وضعية المناطق الصناعية الجديدة	123
(26-3)	الوضعية الاجمالية للضمانات حسب النشاطات	124
(27-3)	وضعية الملفات المعالجة حسب المشاريع	127

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشـــــــكل	الصفحة
(1-1)	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
(2-1)	معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	47
(3-3)	حصيلة الاستثمار الاجنبي والمحلي (2001-2017)	90
(4-3)	تطور عدد التجار الاجانب في الجزائر (2009-2018)	93
(5-3)	معدل البطالة (2001-2019)	98
(6-3)	تأثير البرامج على النمو الاقتصادي للفترة (2001-2019)	103
(7-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	109
(8-3)	قطاعات النشاطات المستفيدة من ANSEJ	117
(9-3)	المبالغ الممنوحة حسب قطاع النشاط	121

مقدمة

مــقــدمــة

تمهيد:

كانت الجزائر مع بداية الالفية الجديدة مع انطلاق موجة جديدة من الاصلاحات الاقتصادية استمرت لعقدين من الزمن لغاية سنة 2019، عرفت ببرامج الاستثمارات العمومية.

لقد كان الهدف الرئيسي لهذه البرامج هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، واعادة تنشيط الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية للمحروقات.

وادراكا من الجزائر بحاجتها الماسة والحتمية الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي وخاصة مع التوجه الى سياسة السوق المفتوحة، أقرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الاجراءات والتدابير للنهوض بهذا القطاع مع، الشروع بتطبيق البرامج الاستثمارية العمومية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات البترول، والاستقرار السياسي والامني، الذي عرفته البلاد خلال هاته المرحلة ، حيث عملت على بذل كل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري وذلك لدفع عجلة تطوير الاقتصاد الوطني، اذ انتهجت اربع برامج تنموية كبيرة . برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، اما اخيرا برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019).

لقد كان لزاما لتنفيذ هذا البرنامج الكبير الاهتمام واعطاء الاولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تعتبر اللبنة الاساسية في البناء الاقتصادي، الذي يجعل منها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتوفير فرص العمل وخلق الثروة، وايضا الابتكارات التكنولوجية واعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية فهي تمثل المصدر الاساسي لخلق السلع والخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق، تتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول دور وتقييم برامج الاستثمارات العمومية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2001-2019)، وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كما يلي:

ما هو دور برامج الاستثمارات العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2001 لغاية 2019؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي البرامج الاستثمارية العمومية وفيما تكمن أهدافها ونتائجها. ؟

2-ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وماهي الصعوبات والمشاكل التي تعترضها في الجزائر. واهم البرامج التي استفادت منها. ؟

3-ما مدى مساهمة البرامج الاستثمارية العمومية في تحسين المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي والبطالة والاستثمار الاجنبي.

4-ماهي الهيئات الموضوعة لدعم وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وما مدى تحقيقها لأهدافها؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة المطروحة وإشكالية البحث، فإن البحث انطلق من الفرضيات التالية:

- تعتبر البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر برامج تنموية ضخمة وطموحة إلا أنها لم تحقق النتائج الاقتصادية المرجوة منها.

- ادى تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية الى تطور وتنوع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات. التي تحول دون تحقيقها لأهدافها.

– تتمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالقطاع الخاص. بنسبة كبيرة جدا.

3– أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا في الجزائر، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حلا فاعلا لتدعيم الاقتصاد المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر كان لها الأثر الايجابي على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4– أهداف الدراسة:

نوجز الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فيما يلي:

– الاطلاع على برامج الاستثمارات العمومية وكيفية توزيعها على القطاعات في الاقتصاد.

– التعرف على الاستثمارات العمومية والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال وضع المخططات التنموية، وتحليل مختلف البرامج التنموية التي تم إطلاقها، باستعراض مكونات هذه البرامج والأهداف المسطرة في كل قطاع اقتصادي.

– تقييم نتائج هذه البرامج التنموية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إبراز اهم العراقيل والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– إبراز اهمية برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية.

5– الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: مسعودي زكريا بعنوان "تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية" اطروحة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2019.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز مدى فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1994-2016) في الوصول الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، او ما يسمى مربع كالدور السحري وكذا تحليل انعكاسات هذه البرامج على وضعية سياسة التشغيل.

حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن تحسين وضعية مربع كالدور مرتبطة بشكل كبير بالتطور الحاصل في أسعار النفط، كما كشفت الدراسة أن أغلب مناصب الشغل الموفرة عن طريق سياسة التشغيل المرتكزة على دعم وتنمية المبادرات الذاتية (المقاولاتية) ودعم الشغل المأجور لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل في الجزائر، وساهمت في توسيع نطاق العمل غير لائق، وهذا نتيجة لتبني سياسات ظرفية. كما أبرزت الدراسة القياسية ارتباط فعالية سياسة التشغيل من خلال برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر بقطاع المحروقات.

الدراسة الثانية: فارس طارق بعنوان "دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف1 .2018

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديد سبل ترقية قدرا التنافسية، باعتبار هذا القطاع محورا أساسيا ومحركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني العديد من المعوقات والمشاكل والتي تجعلها غير قادرة على المنافسة، بالرغم من البرامج والسياسات التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع.

الدراسة الثالثة: براهيمي بن حراث حياة بعنوان "قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-

2014، مقال منشور مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد الواحد والعشرون جوان 2017 جامعة محمد خيضر بسكرة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إثر البرامج التنموية على الاقتصاد الوطني والى نتائجها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أهم الفرضيات وهي انعكاسات الاستثمارات العمومية على تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث توصلت الدراسة الى أهم النتائج الى مساس هذه البرامج التنموية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل والدعم وتوفير مختلف آليات حسب الأعمار والأجناس والمستويات التعليمية للمواطن الجزائري بالإضافة الى تولي الصناديق والبنوك هذه العمليات والتي خصصت لها عدة اجراءات واهتمامات مميزة لهذا القطاع.

الدراسة الرابعة: سعودي عبد الصمد بعنوان" تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014) " اطروحة دكتوراه جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016.

جاءت هذه الدراسة في محاولة توضيح مدى مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة 2001-2014، من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري ، من خلال اختبار الفرضيات الى تبني اقتصاد السوق لا يقلل من أهمية تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية التي تلعب دور مهم في تحريك دواليب الاقتصاد وتحقيق التنمية، وكذلك ساهمت المبالغ الكبيرة للاستثمارات العمومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

وقد خلصت الدراسة الى أهم نتائج مفادها اثبات أن البرامج التنموية خلال 2001-2014 حققت معدلات تشغيل جد ايجابية من خلال زيادة الطلب الكلي وتحفيز التشغيل في مختلف

القطاعات الاقتصادية، اضافة الى تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر محدود بسبب عدم كفاءة ومرونة القطاعات الانتاجية والقيود التي تفرضها الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

الدراسة الخامسة: نسيمة سابق بعنوان" أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2000-2014)" رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة 1 2016.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة قياس أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، حيث حاولت الدراسة تقديم وتحليل للوضعية الاقتصادية للجزائر وابراز أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توصلت الدراسة من خلال اختيار الفرضيات أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأيضا تؤدي زيادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى زيادة الناتج المحلي الخام.

واعتمادا على نتائج البحث فقد أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي وقيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والواردات خارج قطاع المحروقات.

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في اختيارنا لهذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، من أبرزها:

أ-الأسبـــاب الذاتية: تمثلت في:

- تناسب الموضوع مع التخصص.
- حداثة الموضوع بحيث لم يسبق التطرق لبرامج الاستثمارات العمومية لغاية سنة 2019 لكونه مرحله جديدة في الاقتصاد الوطني.

ب-الأسبـــاب الموضوعية:

- معرفة الوضعية الاقتصادية وأهم تطوراتها من خلال البرامج التنموية. خلال فترة الدراسة.
- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خلال العقدين الاخيرين وضخامة هاته البرامج التنموية من حيث الاموال المرصودة لها او من حيث اهدافها الاقتصادية والاجتماعية. والاثر الذي تركته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إثراء المكتبة الجامعية بالبحوث في هذا المجال.

7- حـــدود المشكلة:

أ- المجال الزماني:

ان الحد الزماني الذي تتمحور حوله هذه الدراسة هو ما بين 2001إلى2019.

اعتبارا من أن سنة 2001-2004 هي الفترة التي عرفت تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي اتبعه برنامج دعم النمو 2005-2009، ثم تلاهما برنامج توطيد النمو الاقتصادي من سنة 2010-2014، ثم تأتي المرحلة الأخيرة برنامج الاستثمارات العمومية من سنة 2015-2019.

ب-المجال المكاني:

اقتصر هذا البحث على اختيار الجزائر كدراسة حالة في الجانب التطبيقي.

8- منهج الدراسة:

وقد تم الاعتماد في اعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف ابعاد الموضوع والوصول الى النتائج المتوخاة من البحث، الذي يركز على طبيعة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطورها عبر مراحل تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية.

9- صعوبات الدراسة:

لقد واجه إنجاز هذا البحث عدة صعوبات منها:

- قلة المراجع خاصة في الجانب التطبيقي حيث يرجع ذلك الى نقص في المراجع حول هذا الموضوع خاصة في السنوات الأخيرة من 2015_2019 والمتمثلة في فترة برنامج الخماسي
- اتساع الموضوع وكثرة متغيراته مما أدى إلى صعوبة الإلمام بكل جوانبه.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات الرسمية سواء تلك المتعلقة بالبرامج الاستثمارات العمومية وبالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بدراسة حالة الجزائر.
- ندرة الدراسات التي تناولت تقييم برامج الاستثمارات العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

10-محتوى الدراســــــــة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية واختيار الفرضيات، يحتوي هذا البحث على دراسة نظرية مقسمة إلى فصلين، حيث يتناول الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن أربع مباحث، المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية، المبحث الرابع: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني وضحنا برامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2019) من خلال أربع مباحث، المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المبحث الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي، المبحث الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية.

أما الفصل الثالث فقد أسقطنا أهم محتويات الفصلين النظريين في دراسة تطبيقية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تطرقنا للدور الذي تلعبه البرامج التنموية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبحثين، المبحث الأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي والبطالة والنمو الاقتصادي، المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول:

الاطـار المفـاهيمي للمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة

تمهـــيد

يتوجه الواقع العالمي في ظل التحول الاقتصادي والمتغيرات المعاصرة بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها والمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع هام تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الاولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة ليصبح اقتصادا قويا نسبيا، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة ، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة اقتصاديات الدول، وكونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، وذلك من خلال رفع قدراتها الانتاجية والاندماج في السياق الاقتصادي العالمي، الا أنها تواجه عدة مشاكل تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور.

وقد بادرت الدولة الجزائرية الى تبني عدة آليات لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمومية منها والخاصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من أجل توفير المناخ المناسب لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي، خلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ولتحديد الإطار المفاهيمي العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قسمنا الفصل الى أربع مباحث:

المبحث الأول: مـــاهية المؤسســات الصغيـــرة والمتـــوسطة

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية.

المبحث الرابع: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMEاللبنة الأساسية المشكلة للاقتصاديات الحديثة بحيث تشكل 95% الى 99% من المجموع الاجمالي للمؤسسات في الدول المتقدمة كما أنها توفر ثلثي العمالة في العالم خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة.[1] وهي تظل من أهم المجالات التي تعتمد عليها اقتصاديات هذه الدول. ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث الى أهم الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتشر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة محط اهتمام عالمي حيث تشكل حيزا مهما وكبيرا في النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة بل تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدمة تكميلية للعديد من المؤسسات الكبيرة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحقيقة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يثير جدلا كبيرا، فهي لها أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد، لكن من دواعي الدهشة ألا يكون هناك تقديم تعريف نهائي متفق عليه لهذا المصطلح. وقد تعددت تعاريفها تبعا لدرجة التركيز على الجوانب الخاصة كطبيعة نشاطها، العناصر المكونة لها، ومن ضمن تلك التعاريف ما يلي:

يمكن أن نعرف العمل الصغير (أو المشروع الصغير) بأنه نشاط اقتصادي مملوك ومدار بشكل مستقل من قبل فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد لغرض تحقيق أرباح وينتج سلع أو خدمات مفيدة للمجتمع. وفي أي اقتصاد كان فإن العمل الصغير يتميز بقلة عدد العاملين وصغر رأسماله قياسا بأعمال أخرى نسميها متوسطة أو كبيرة الحجم بل أن بعضها يعد شركات

[1] – خبابه عبد الله، المؤسسات **الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص12.

عملاقة بسبب ضخامة حجمها غير الاعتيادي. غالبا ما تكون الأعمال الصغيرة شركات أفراد أو تضمان أو شركات عائلية يتداخل فيها عنصر الملكية والادارة وتمارس نوعا واحدا من النشاط الاقتصادي.[1]

وتعرف المشروعات الصغيرة هو مفهوم مرن، ومتحرك وغير محصور، فلا يوجد اتفاق عليه، فاختلافه نابع من اختلاف الدولة، والزمن، والجهة الممولة، ووجود إطار موحد للمشاريع الصغيرة يكمن في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسة وأخرى، أو قطاع وآخر[2]. وبدأت الانطلاقة الفعلية للبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما جسده " بقوله إنه قبل تعريف المؤسسة الصغيرة، يجب أولا الإجابة على السؤالين التاليين: ما هو الحجم وكيف يقاس؟ أين تكم الحدود بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة؟[3]

ولقد اختلفت التعريفات المطروحة للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى التقدم التكنولوجي السائد، ومرحلة النمو التي بلغتها. فالمشرع الذي يعتبر صغيرا في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشرع بحسب مرحلة النمو[4].

---

[1] – صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص175.

[2] – علي سيد اسماعيل، **الوجيز المشروعات من الفكرة حتى التنفيذ**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2019، ص15.

[3] – brooks bank، R، Defining the small business، a new classification of company size، entrepreneurship and Regional Development، n°3، 1991، page 17-31.

[4] – هنادي نظير، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص16.

الفرع الثاني: المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من ألا يوجد تعريف دولي متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا تم وضع العديد من المعايير التي يمكن الركون عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في:

أولا-معيار العمال

يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الأساسية والأكثر انتشارا واستخداما لتصنيف المشروعات من حيث الحجم، ولكن يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، ومن تصنيف لآخر ومن التصنيفات المشهورة لأحجام المشروعات والتي تعتمد على هذا المعيار تصنيف "بروتش وهومنز"، فقد صنفا المشروعات اعتمادا على هذا المعيار الى أربعة أحجام على النحو الآتي:

- **مشروعات أعمال أسرية أو منزلية أو حرفية:** وهي المشروعات التي يعمل فيها أقل من عشرة عمال (ما بين 1-9 عمال) ويطلق على هذه أحيانا Cottage Units أو Micro Enterprises.
- **مشروعات الأعمال الصغيرة الحجم:** وهي التي يعمل فيها أقل من خمسين عاملا (ما بين 10-49 عاملا).
- **مشروعات الأعمال متوسطة الحجم:** وهي التي يعمل فيها أقل من مئة عامل (ما بين 5-99 عاملا).
- **مشروعات الأعمال كبيرة الحجم:** وهي التي يعمل فيها أكثر من 100 عامل[1].

من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

- ❖ بساطة الاستخدام والتطبيق؛
- ❖ سهولة الحصول على المعلومة؛
- ❖ الثبات النسبي.

[1] – مصطفى يوسف كافي، بيئة **وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص28.

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة الى أخرى، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 الى 100 عامل أو حتى أقل.[1]

ثانيا-معيار رأس المال

يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة الى أخرى. فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000-200000 دولار في بعض الدول الآسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 800000 دولار في الدول المتقدمة[2].

ثالثا-معايير الجمع بين العمالة ورأس المال:

يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف الصناعات الصغيرة، حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العمليين ورأس المال (...) إلا أن هذا المعيار لا يخلو من أوجه بعض القصور، فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معيار للاستثمارات يؤدي الى رفض بعض الصناعات الصغيرة أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتهم إليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية[3].

رابعا-معايير أخرى[4]:

1-قيمة المبيعات: هناك مجموعة من الدول تأخذ بهذا المعيار لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المشروع وتتأثر بها الأصول والخصوم وحقوق الملكية والتكاليف بأنواعها، كما تشير الى ذلك الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في الكثير من الدول العالم النامي والمتقدم.

---

[1] – خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] – المرجع السابق، ص13.

[3] – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات **الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 50.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 28-29.

ولان رقم المبيعات يتسم بالتقلب سنويا فإنه من المفضل حساب متوسطها لسنتين على الأقل أو ثلاثة سنوات بدلا من الاعتماد على سنة واحدة لغرض التوصل الى التحديد الأدنى لحجم المشروع الصغير (...).

2-حصة المشروع الصغير في السوق Market share: وهو ما يشير الى حصة المشروع الصغير في السوق الذي يباع فيه منتجاته محدودة، وبعبارة أدق فإن الحصة في السوق للمشروع الصغير لا تصل إلى أن تكون حصة احتكارية، بل أقرب الى حالة المنافسة مع غيره من المشروعات ويتطلب ذلك قياس حجم السوق ثم قياس حصة المشروع الصغير في السوق وهو مرتبط أيضا بالمعيار الخاص بقيمة المبيعات السنوية.

3-مستوى التكنولوجيا المستخدمة: تميل المنشأة الصغيرة الى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التعقيد والتقدم، أو تكنولوجيا متقادمة، أو استخدام آلات ومعدات قديمة لغرض تخفيض التكاليف، كما أن كونها صغيرة يعني أنها تقوم بجزء من العملية الانتاجية أو التسويقية، مما لا يتطلب تكاملا في تسهيلاتها المادية.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية

- الاتحاد الأوروبي:

يعرف المشرع الصغير على أنه المشرع الذي يضم أقل من 50 عاملا وتبلغ ايراداته أقل من سبعة ملايين يورو، أ اجمالي الأصول أقل من خمسة ملايين يورو، أما المشروعات متناهية الصغر فهي تلك التي تضم أقل من عشرة عمال.

يلاحظ أن تطبيق هذا المعيار في الدول النامية سيجعل كثيرا من المشروعات التي تعد كبيرة في دولها صغيرة في تعريف الاتحاد الأوروبي، وذلك نظرا لكبر الحدود المالية والأصول الثابتة وحجم المبيعات السنوية، وتجدر الاشارة كذلك إلى أن معيار عدد العمال في المنشأة هو أكثر المعايير استخداما لتعريف المشروعات في المنظمات الدولية، وأن معظم التعاريف تتفق على المشروعات متناهية الصغر هي التي لا يزيد عدد عمالها عن عشرة عمال، والمشروعات

الصغيرة هي التي يتراوح عدد العمال فيها بين 10-50 عاملا، أما بالنسبة لرأس المال فلا يوجد اتفاق على حجم رأس المال الذي يمكن من خلاله اعتبار المشروع من المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر.

- منظمة العمل الدولية:

عرفت منظمة العمل الدولية، المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت، ويعمل بها أقل من 10 عمال معظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، أو ربما بدون رأس مال ثابت وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكتسب دخولا غير منتظمة.[1]

- اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأقصى:

الصناعات الصغيرة بأنها منشآت تشغل عملا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا، أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة (...).

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير الصناعات الصغيرة

بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملا ورأس مالها أقل 500000 دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني.[2]

[1] - محمود خليل محمود محمد، المشروعات **الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)**، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص21-22.

[2] - فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو UNIDO"

المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العامليين فيها ما بين 10-50 عاملا.

الفرع الرابع: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول

هناك اختلاف تعاريف لبعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنوضحها بالجدول التالي:

الجدول (1-1): اختلاف بعض التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول

البلد	عدد الموظفين	المبيعات السنوية (الايرادات)
الولايات المتحدة	أقل من 500 موظف بالنسبة للصناعات التحويلية وقطاع التعدين	أقل من 7 ملايين دولار بالنسبة لمعظم الصناعات غير التحويلية، ولكن المبيعات) الايرادات (تتراوح الى ما يصل 35.5 مليون دولار)
كندا	0 الى 250 موظفا	أقل من 50 مليون دولار كندي
المكسيك	أقل من 500 موظف في الصناعات التحويلية، وأقل من 50 موظفا في قطاع الخدمات	//
جنوب أفريقيا	يتراوح ما بين 10-20 الى 100-200 حسب الصناعة	200-300 ألف راند الى 4-50 مليون راند جنوب أفريقي حسب الصناعة.
تايلندا	أقل من 200 موظف في الصناعات الكثيفة العمالة وأقل من 100 موظف في الصناعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال.	//
تركيا	0 الى 250 موظفا	//

المصدر: شادلي شوقي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجع عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص48.

أما فرنسا فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 10 الى 100 عامل (وفي بعض الأحيان يصل عدد العمال في هذه المؤسسات الى 400 عامل) تسير بواسطة فريق محدد؛ اما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك.[1]

وخلاصة القول إن التعريف الشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي أي بلد، يعمل على مزج المعايير وكذا ابراز الخصائص الأساسية لها وفي هذا الإطار يمكن تعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتمد تصنيفها على حجم الايرادات السنوية أو عدد الموظفين، وهي عون من أعوان الاقتصادية التي تنشط في السوق كغيرها من المؤسسات، المؤسسات الكبيرة خاصة، لكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز على المؤسسات الكبيرة أنها خفيفة وتستطيع التأقلم مع التغيرات السريعة التي تشهدها الأسواق العالمية بصورة عامة مع الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم بمجمله.

تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمهمتين أساسيتين أولا خلق وتوليد الوظائف، وثانيا المساهمة في الناتج المحلي، أي أن دعم وتشجيع يعود بالنفع على الجميع الفرد، الدولة، المجتمع، الاقتصاد.

[1] - J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entreprise ; les éditions 'Organisation ،France ، 1997 ،P22

المطلب الثاني: خصائص وأشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة وسوف نعرضها فيما يلي:

1-الخصائص الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل فيما يلي:

أ-انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل

حيث تتخصص المشروعات الصغيرة عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع، مما ينتج لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة رأسمالية ويؤدي هذا بدوره الى انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل نسبيا في المنشآت الصناعية الصغيرة.

ب-انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة

وتشير هذه الخاصية الى أن المنشآت الصغيرة تكون أكثر جاذبية اصغار المدخرين والذين لا يميلون الى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم، ومن هنا يمكن القول بأن اقامة المشروعات الصغيرة يميل الى اقامتها برؤوس أموال صغيرة نسبيا والتي تستخدم في نفس الوقت أسلوب الانتاج الحديث.

ج-اختلاف أنماط الملكية

يرتبط اختلاف الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشآت الصغيرة، بأشكال معينة للملكية والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في شركات الأشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وابراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وعلى تنميتها ولا مانع أن تتحول الى شركات مساهمة إذا أرادت أن تحصل على تمويل من البورصة وفيما بعد.[1]

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص40-41-42

وفي أحيان قليلة تظهر على شكل شركة أموال، وبالتالي فان هذه المؤسسات لا تمتلك امكانية الاستفادة من مزايا المرتبطة بالحجم الكبير؛ سواء تعلق الأمر باقتصاديات أو وفورات الحجم، أو بتكاليف الحصول على عوامل الانتاج.[1]

د-اخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطوير والتحدث

وهذه الخاصية والناجمة عن انخفاض الطاقات الانتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمشروعات الصغيرة تلقي بأعباء كبيرة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن التنمية الصناعية، وتتعاظم هذه المسؤوليات باستمرار لا سيما مع ازدياد المتطلبات المالية والفنية للعمليات الصناعية مع التقدم الفني والتطور التكنولوجي[2].

2 - الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتمثل فيما يلي:[3]

1- صغر حجم المشروع مقارنة بالمشروع الكبير؛

2- لا يحتاج المشروع الصغير إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطه؛

3- يتميز المشروع الصغير بالجمع بين الادارة والملكية أفرادا وشركاء؛

4- استقلال الأداء حيث إن صاحب المشروع عادة ما يكون هو مدير المشروع؛

5- لا يحتاج المشروع الصغير الى تمويل كبير سواء ذاتيا أو من منظمات التمويل في المجتمع وانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية؛

7- صغر حجم رأس مال المشروع نسبيا؛

8- أن نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدود نسبيا؛

9- أن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست كبيرة؛

10- يتعتد المشروع الصغير على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته؛

---

[1] - Maryse Salles، Satratégies des pme et intelligence économique_une méthode d'analyse des besoins، Ed. Economica، Paris، 2º éd، 2006، p19.

[2] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص

[3] - محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص20-21.

11- يساعد على خلق التوازن الصناعي بين الحضر والريف؛

12- قد يفي باحتياجات المشروعات الصناعية الكبرى من قطع الغيار مما يساعد على توفير العملة الصعبة للمجتمع؛

13- مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل للشباب وتوظيفهم وبالتالي حل مشكلة البطالة؛

14- لا يتطلب المشروع كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة ممل ينعكس على تكلفة المنتجات؛

15- تتميز المشروعات الصغيرة بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول الى انتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته؛

16- تقدم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك المحلي مباشرة؛

17- تسهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج.

الفرع الثاني: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط الى الأنواع الآتية:[1]

أولا- مشروعات إنتاجية: وهي نوعان

أ- المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

ب- أو تنتج سلعا انتاجية لأجزاء تساهم في انتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

ثانيا- مشروعات خدمية: وهي التي تقدم لعملائها مثل خدمة الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الادارية أو السياحية أو اصلاح السيارات أو خدمات الكمبيوتر.

[1] - محمد هيكل، ص21-22.

ثالثا- مشروعات تجارية: وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها وبيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

ويمكن تصنيف أنواع المؤسسات الصغيرة ضمن تصنيفات أخر فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة الى ثلاث مجموعات:[1]

1) **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والانتاج الحيواني.

2) **الصناعات التحويلية:** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها الى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

3) **مشروعات الخدمات:** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترقية والتدريب والتعليم وغيرها.

وبشكل عام فان هناك تصنيف تقتد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى الصناعات الصغيرة في معظم الدول العالم وهي:[2]

أ- **الصناعات التقليدية الحرفية:** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

ب- **الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج ما بين الحديثة والتقليدية:** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والاثاث ... الخ.

ج- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات** (الهندسية، الكيماوية، الطبية...الخ) والتي تعمل في بعض الاحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة.

[1] - سمير العبادي، المشروعات **الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015،

[2] - المرجع السابق، ص32-33.

المطلب الثالث: أهمية ومجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة اقتصاديات الدول، وذلك في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تتعدد مجالات هذه المؤسسات الى عدة مجالات.

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية:

1- استيعاب القدرة الكامنة من المؤسسات لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛

2- إحداث توازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل انشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛

3- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛

4- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات؛

5- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة؛

6- تفاعلها المباشرة مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛

7- الابداع والابتكار ؛

8- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛

9_ خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في احداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المنشآت الصغيرة يمكن أن تعمل في كافة المجالات الاقتصادية، ولكن قد يصعب عليها دخول بعض المجالات، وذلك قد يعود الى أن هذه المجالات تتطلب توافر شروط معينة، تفوق قدرات المشروع الصغير(...) فانه يمكن أن يمارس المشروع الصغير نشاطه في عدة مجالات، مثل الصناعة، والتجارة، والخدمات، وغيرها.[1]

أولا- مجال الصناعة

على الرغم من أن التصنيع قد يعتبر الأساسي للمشروعات الكبيرة، الا أن المشروعات الحرفية، والصناعات المغذية مثلا تندرج تحت مسمى المشروعات الصغيرة، مثل تصنيع المنتجات الزراعية: كتجفيف الفاكهة، وتصنيع المربات، والعصائر، وتصنيع الأجزاء المغذية للصناعات الكبيرة، خاصة التي تعتمد على التجميع، مثل قطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية وأيضا الصناعات الغذائية التي تعتمد على الألبان والصناعات الخشبية وصناعة الملابس الجاهزة.

ثانيا- مجال التجارة

تزيد دور المشروعات الصغيرة في التجارة لأنها الأقدر على الوصول الى المستهلك وأن نسبة كبيرة تعمل في مجال تجارة الجملة، والتجزئة مثل تجار الملابس الجاهزة والمفروشات، والأدوات المنزلية والمكتبات ومحلات البقالة وتجار الخضروات والفواكه ومستلزمات التجميل والالكترونيات.[2]

مشروعات التجارة تعتمد على اعادة البيع والوساطة سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة أو التصدير أو الاستيراد، وتاجر الجملة هو الذي يشتري البضاعة من المصنع، ثم يبعها الى تاجر التجزئة، أما تاجر التجزئة فهو الذي نشتري نحن منه كمستهلكين. فهو يشتري من تاجر

[1] – أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ادارة الأعمال**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2019. ص289.

[2] – علي سيد اسماعيل، الوجيز **المشروعات من الفكرة حتى التنفيذ**، ص38.

الجملة، ويبيع على الأفراد، ومثال ذلك محلات التموينيات الغذائية (البقالة)، ومحلات القرطاسية ومستلزمات المكتبية، ومحلات بيع الملابس، والصيدليات والمتاجر الالكترونية، ومحلات الأثاث، وكشك بيع المستلزمات الجوال، ومحل بيع الألعاب الالكترونية وبيع مستلزمات الأطفال فهذه كلها تقوم بشراء من تاجر الجملة أو المصنع، وتبيع مباشرة للأفراد.[1]

ثالثا- مجال الزراعي

ويشمل انشاء مشاريع صغيرة أو بيوت بلاستكية لإنتاج الخضروات أو الورود أو خلايا نحل لإنتاج العسل ومصانع مخللات الألبان... الخ.

رابعا- مجال الخدمي

ان المشروعات الصغيرة في المجال الخدمي هي المشاريع التي تقدم التي تتعلق اما بالسلع التي يملكها المستهلكون أو بشخص نفسه، كما يتميز هذا المجال بنمو متزايد بسبب تزايد القدرة الشرائية للمستهلكين وخروج المرأة للعمل خارج المنزل أو بسبب صعوبة مكننة هذا المجال، مثل خدمات اصلاح الملابس وتنظيف وكي ملابس العامليين في المطاعم... الخ.[2]

[1] – أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، ص289.

[2] – محمود أحمد فياض وآخرون، ادارة **المشروعات الصغيرة**، **الطبعة** الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص23-24.

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التمويل بمختلف أشكاله وتنوع مصادره يعتبر وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الانتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة وإعادة صناعتها الانتاجية والاستهلاكية من جهة أخرى. لذا نجد أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل باعتبار ضمن المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها ونموها.

المطلب الأول: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التمويل بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية واحتياجات والتزامات المنشأة المالية[1].

الفرع الأول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك معنى عام للتمويل ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

وتعتمد المشروعات الصغيرة في الأساس الى مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل على أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي الى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لآخر أو تتداخل بينهما مؤسسات وسيطيه كمؤسسات التمويل وهو ما يعني أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي سواء بموارد دائنة أو موارد خارجية.

[1] – معراج هواري، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص15.

الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وذلك من منطلق كافة الخصائص والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة مثل:

- القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
- تحديث وتطويل الصناعة؛
- موجهة مشكلة البطالة وخاق وتوفير فرص العمل؛
- تقليل مساحة الفقر وعدد الفقراء؛
- تفعيل مشاركة المرأة؛
- خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات؛
- تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار؛
- توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
- زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات؛
- المساهمة في استقرار أسعار الصرف؛
- تحجيم ارتفاع الأسعار؛
- نشر ثمار التنمية في كافة المناطق والأماكن[1].

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى صنفين وهما المصادر الداخلية (المتمثلة التمويل الذاتي) والمصادر الخارجية (المتمثلة في مصادر الاقتراض المختلفة).

الفرع الأول: المصادر الخارجية (التمويل الذاتي)

يعرف بأنه الأموال المتولدة عن العمليات الجارية أو من مصادر ثانوية في المؤسسة دون اللجوء الى مصادر خارجية، ويشمل الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن الأصول غير المستخدمة اللذان يشكلان المقدرة الذاتية للمؤسسة على التمويل. ويعرف أيضا على أنه الفائض الذي حققته المؤسسة من أموال، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع التي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة.[1]

ومن بين أبرز مصادره ومكوناته:[2]

• **المدخرات الفردية:** أو ما يطلق عليها المدخرات الشخصية أو التمويل بالأموال الخاصة وهو تمويل الذي يقدمه صاحب المنشأة سواء في بداية التكوين أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل وذلك من خلال تمويل أملاكه لخدمة هذا المشروع.

• **المساهمون:** وهو نوع من التمويل يتم من خلال إصدار أسهم وشرائها من طرف المساهمون وبالتالي توفر المؤسسة أو الشركة مبالغ مالية تحتاجاها.

---

[1] – هالم سليمة، **هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات أدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016–2017، ص75.

[2] – حنيفي أمينة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018–2019، ص ص 77–78.

• **الاهتلاكات:** تعرف أقساط الإهتلاك بأنها عملية توزيع ثمن شراء أصل من الأصول الطويلة الأجل على عمره الانتاجي المحتمل، وهو يهدف الى توزيع تكلفة الأصول الثابتة الطويلة المدى على الحياة الإنتاجية، وبالتالي تخصيص أقساك الاهتلاك يسمح بإعادة تمويل استمارات لأنه يعتبر موردا ماليا هاما.

• **المؤونات:** بالنسبة للمؤونات تعبر عن تدني قيمة الأصول الغير اهتلاكية، وقيمتها تخصص وتستعمل كاحتياطات تلجأ إليها المؤسسة عند الحاجة.(...).

• **الأرباح المحتجزة:** فهي عبارة عن أرباح حققتها المؤسسة إما بغرض استثمارها مجددا أو لغرض توزيع على المساهمين والمسيرين والملاك فهي أرباح محتجزة، وهي نوع من أنواع التمويل الذاتي تلجأ إليه المؤسسة في حالة الحاجة الى التمويل.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية[1]

عندما لا تغطي مصادر التمويل الداخلية كافة الاحتياجات المالية للمؤسسة تلجأ هذه الأخيرة إلى النوع الثاني من التمويل ألا وهو التمويل الخارجي الذي ينجر من وراءه تكاليف قد تتحملها المؤسسة، ومصادر التمويل الخارجي متعددة ومتنوعة تنقسم إلى نوعين منها رسمي ومنها ما هو غير رسمي.

• **التمويل الغير الرسمي**

يحصل عليه من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة. غالبا ما يتم الاقتراض من الأهل والأقارب والأصدقاء وهو المصدر الشائع للاقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالبا ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون أية إجراءات معقدة. فعادة ما يقدم هذا النوع من التمويل بدون ضمانات كبيرة وكذا بدون فوائد ودون آجال محددة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع. أيضا من مصادر التمويل الغير رسمي مدينو الرهانات، ووكلاء المبيعات، وجمعيات الادخار والائتمان... الخ.

وعليه يمكن الاستنتاج بأن هذا النوم من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تسمح به الدولة ولكن في ظل الظروف السائدة التي تتصف بها الجهات الرسمية من بيروقراطية

[1] – نفس المرجع، ص ص 78–79–80.

وطول المدة وارتفاع معدلات الفائدة يلجأ أصحاب المشاريع الصغيرة بدرجة كبيرة لهذا النوع من التمويل، وهو نوع سائد كثيرا في دول العالم الثالث لقلة التشجيع.

- **التمويل الرسمي**

وهو الاقتراض من المؤسسات المالية وهو مصدر معترف عليه من طرف الدولة يتمثل في الآتي:

– **الاقتراض من البنوك التجارية:** تعتبر البنوك التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر الأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة وغايتها القروض وليس تمويل أسهم رأس المال العادية وفي بعض البنوك دوائر خاصة بالقروض الشخصية وكثير من البنوك تمنح قروض صغيرة الحجم إلى الأفراد كقروض شخصية يتم استخدامها لتمويل المشروعات الصغيرة، كما أن بعض البنوك قد أنشأت دوائر خاصة بالقروض المقدمة للمنشآت الصغيرة، وقامت بنوك أخرى بتفويض سلطة تمويل المشروعات الصغيرة الى موظفين مختصين، وتمنح هذه البنوك قروض محددة ولمدة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن المبلغ قد يكون كبيرا نوعا ما ويمكن إعادة تمديد القرض اذا ما برهن العمل على نجاحه، بحيث يتم منح قروض بمبالغ أكبر ولفترة زمنية أطول وأغلب هذه القروض يتم منحها اعتمادا على ضخامة موجودات المشروعات، والتي تعتبر كضمان للقرض، كما أن البنوك يمكن أن تمنح قروض بدون ضمانات اعتمادا على القدرات الادارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة وتتنوع أشكال القروض الممنوحة من طرف البنوك حيث يمكن تصنيفها إلى :

1- قروض لتمويل الاستغلال: وينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من مدخلات العملية الإنتاجية التي تشكل أوجه الإنفاق الجاري.

2- قروض لتمويل الاستثمار: وتتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جيدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي.

- **الهيئات والمؤسسات المتخصصة:** أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك إنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية إنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **التمويل عن طريق الشركات الكبرى:** هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية والانتاجية، وان الدافع الرئيسي وراء ذلك الربح والفائدة فمثلا بعض الشركات الكبرى تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المدخلات المطلوبة في العملية الانتاجية الخاصة بها.

- **التمويل عن طريق السوق المالي:** يأخذ هذا النوع من التمويل صيغتين، إما أن يكون عن طريق إصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبل المشاركة في رأس المال أو عن طريق التمويل بإصدار السندات.

الشكل رقم (1-1): يوضح مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

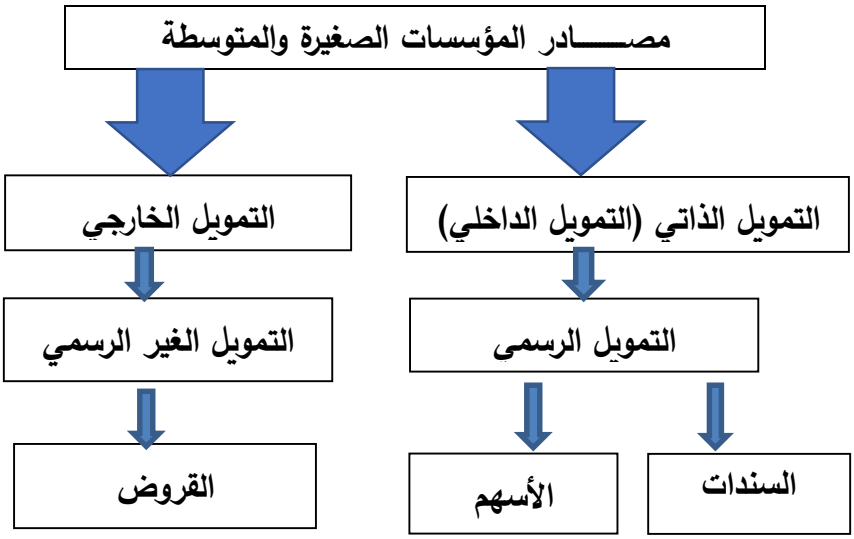

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعطيات

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى قسمين

الفرع الأول: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة

نميز في هذا الأسلوب نوعان من التمويل، فنجد التمويل الطويل الأجل والمتوسط الأجل والتمويل القصير الأجل.

أولا- التمويل الطويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والحرف إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة الى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل، بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل المتوسط الأجل قروض المدة تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل ومن البنوك المتخصصة ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويقها بسرعة مثل الشاحنات والسيارات والباقي يبقى كهامش أمان للممول.

ثانيا- التمويل القصير

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل دورتها الاستغلالية حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسبيقات البضائع. [1]

الفرع الثالث: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا- التمويل عن طريق البنوك الاسلامية

من أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الاسلامية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

التمويل بالمشاركة تطبق المشاركة في المصارف الاسلامية على عدة صيغ أهمها:

- **المشاركة في صفقة معينة:** وهي اشتراك المصرف الاسلامي مع طرف أو أكثر في تمويل صفقة تجارية معينة كاستيراد سلعة وتنهي العملية بيع تلك السلعة وحصول كل طرف على نصيبه من الربح.

- **المشاركة الدائمة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتماء هذه الشركة، أي مشاركة طويلة الأجل.

- **المشاركة المتناقصة:** وهي اشتراك المصرف في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف.

[1] - مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008_2011، ص ص 31-32.

يمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية تعتبر أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبئ مادي على كامل أصحاب هذه المؤسسات ، فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف الى جانبها مراجعا خططها ومعطيا مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذات القطاع ، مما يزيد قدرتها على النمو والتقدم، كما أن مساهمة صاحب المنشأة في حصة من التمويل تجعله مريضا على نجاح المؤسسة إضافة إلى امكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثانيا- التمويل التجاري التأجيري:

نقصد بالتمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدها حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداد لأقساط التأجير للمؤجر.

ثالثا- المضاربة

في المفهوم الاسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، اذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى بصاحب المال ويقدم الآخر جهده المتمثل في الادارة أو الخبرة التقنية، ويسمى صاحب الجهد بالمضارب وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعتبر عملية مشاركة بين البنك الاسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما،

[1] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية**، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي "الواقع ورهانات المستقبل" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية الجزائر، في 23-24 فسفري 2011، ص11.

ويحق المؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وامكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية.

رابعا- المرابحة

المرابحة احدى صيغ البيوع، وهي صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+ مصروفات الشراء) هذا اضافة الى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة ثمن البيع شرعا: بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما متفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي اذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشتري الذي يسدده الثمن فيما بعد من ايراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط.

خامسا- السلم

هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موضوعة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أ عدا، ويظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج الى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفي موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من انتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشتري كمية من سلعة يتفق عليها.

سادسا- الإستصناع

وهو صيغة من صيغ البيوع يعرف أن يطلب من الصانع أن يصنع شيئا بثمن معلوم، علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الثمن وذلك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الاستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الذي يقوم بالعمل المتصنع لا يرضي إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب. [1]

[1] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30-31.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقاتها وأهم تحدياتها المستقبلية

يواجه هذا القطاع تحديات مختلفة تتمكن من تخطي بعضها وترافقها تحديات أخرى طوال حياة المؤسسة.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول إن فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزداد اذا تم الاهتمام بالخصائص والمفردات التالية:[1]

1- صفات المدير الناجح

ان المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تتمثل فيه بعض الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حد ذاتها ونذكر بعض الصفات الواجب توفرها:

- القدرة على خلق فرصة في العمل وتجنب العقبات بحسن التوقع والبصيرة.
- قادر على أن يعزل مؤسسته على العوامل السلبية؛
- الواجد في مكان العمل وحل المشاكل؛
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكثر ربح؛
- خلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين؛
- إمكانية تغيير وجهة نظره متى تبين انه على خطأ.

فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح لما يمتلكه من صفات ويتميز بخصائص، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من أجل السير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديد المنافسة.

---

[1] – مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص 45-46-47.

2- الخصوصيات التنظيمية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي وتساهمي، وتعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلية وظيفية، وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج، وتعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة، كما تستعمل أدوات رسمية ومؤشرات التسيير الاستراتيجي والتكنولوجيا الحديثة والاتصالات، حيث أن أغلبها لها موقع انترنت وتستعمل البريد الإلكتروني في الاتصال الداخلي والخارجي.

3- قوة العلاقة بالقوى التنافسية

تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع القوى التنافسية (زبائن، موردون، الدخلاء الجدد إلى القطاع، السلع البديلة، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع). وبالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن النمو الذي تحققه يعود في جزء منه إلى يقظتها الدائمة التفاعلات التي تحيط بها، وتقبلها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها.

4- آليات ادارة متكيفة مع التطور

إن نجاح المؤسسات إذا ما أريد له الاستمرارية فإنه يستند على وجود قابليات استيعاب وفهم جيد التطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والادارية، وتعتبر هذه الآليات كأنها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، وإن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي البدء بالأعمال.

5- الحصول على عامليين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم

ان المؤسسات قد لا يوجد ليدها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات، وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات، فلا يكفي أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل الأموال والمباني والأراضي بل أصبحت الموارد غير الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية، ويعبر اليوم عنها بكونها رأس مال فكري .

6- المالك والمالكون لديهم أهداف محددة

يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة من قبيل ماهي الأهداف العامة للمؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة وماذا تخدم؟ وما هي أهداف الأفعال في الأحد القصير؟ . إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وأن العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها لما فيه الكفاية، فإن المؤسسة ستكون معلقة في طريق نموها وإظهارها.

7- المعرفة الممتازة بالسوق

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة منتجاتها (السبع والخدمات) وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة الحميمية بين المؤسسات والزبائن هي السر وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات بتقديم خدمات شخصية تفردية، وليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة او حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة.

8- قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص

تقدم المؤسسة وتجلب شيئا جديدا أصيلا للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة ان تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد او تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة.

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح من الضروري تحديد أهم هذه المشاكل التي تواجه هذا القطاع وهي متعددة ومختلفة ويمكن ذكرها في الآتي:

- **صعوبة التمويل:** يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، اذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقي لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في ايجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لا تستطيع اللجوء الى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا نجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة فإن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ الى القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا تستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية.[1]

- **مشاكل ادارية:** وهي عوائق متعلقة بثقل الاجراءات الإدارية المعتمدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة في الساحة الاقتصادية. فالتعقيدات وثقل الإجراءات الإدارية المتبعة في إنشاء هذا النوع من المؤسسات متضمنة في المراحل الرئيسية لتأسيس المؤسسة. وتتلخص أهم المشاكل الادارية في كل إهمال التخطيط والتوجيه والرقابة الإدارية حيث أنه تبدأ مظاهر سوء الإدارة في إهمال التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الانتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل وغياب الرقابة والمتابعة وتفقد سير العمل والاشراف لسد كل الثغرات الإدارية في

[1] - Ludovic Vigneron، Condition de financement de la PME et relation bancaires، mémoire doctorat، écolesupérieure des affaires، droit et santé، science degestion، université lille2، France، 2008، P3.

الوقت المناسب إضافة الى الجملة أخرى من المعوقات الإدارية كنقص الخبرة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، والافتقار للمواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل وأساليب تطوير الإنتاج والافتقار الى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة، حيث أن كل هذه المعوقات تعتبر بمثابة مقدمات لجملة من المشاكل الادارية التي قد تؤدي الى فشل المؤسسة وزوالها.

- **مشاكل نقص المعلومات:** نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنفاق على البحث وتوفير المستشارين والاتصال بمصادر المعلومات، وبالتالي فإنها تواجه مشاكل نقص المعلومات والتي تؤثر على نشاطها، حيث أن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل من هذه المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بداية إنشائها، حيث أنه المؤكد أن تواجه هذه المؤسسات مشاكل قلة المعلومات لأنها تنشط في محيط معلوماتي ضعيف لا يساعد تنميتها وتطورها.

- **مشاكل العمالة:** تعاني هذه المؤسسات من تسرب اليد العاملة المؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا وتحفيزات وأجور مرتفعة وترقيات أكبر، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل يد عاملة جديدة تنقصها الخبرة والكفاءة وبالتالي تتحمل المسؤولية أعباء تدريبهم وتكوينهم وهذا من شأنه أن يؤثر على السلع التي ينتجونها أو الخدمات التي يقدمونها.[1]

[1] - جنيفي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74-75-76.

المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من متغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي الى حدوث تعديلات جذرية على توجيهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية[1].

الفرع الأول: عالمية التجارة

سعت دول العالم الى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال انشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995، التي تسعى الى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الانتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات، مما يؤدي الى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الانتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة اشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع دائرة المنافسة.

---

[1] – نعيمة برودي، التحديات **التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى** الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و18 أفريل 2006، ص117.

الفرع الثاني: ثورة المعلومات والتكنولوجيا

تميز النظام العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، حيث أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيلة ومحرك التغير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجيات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقض قيمة المعلومات بمرور الزمن.[1]

الفرع الثالث: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات الى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجد في نفس اللحظة يطرح جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الأنترنت.

الفرع الرابع: عالمية الجودة

ترتب عن ازياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها.

وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل International Organization for Standardisation ISO بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية.

[1] – مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

الفرع الخامس: الخصخصة

التي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

الفرع السادس: عالمية الحد من التلوث

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، اذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الانتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية اضافة الى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج. [1]

[1] – برجي شهرزاد، اشكالية **مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان، 2011–2012، ص ص67 –68.

المبحث الرابع: لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد أدركت جميع الدول العالم وخاصة النامية منها، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذين بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، ولقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية الكبيرة في دفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى فترة الاستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداء من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة الى توفير السلع للمعمرين والابقاء على تعبئة الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا.[1]

الفرع الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

❖ **الفترة 1963-1982**

أين تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أن قانون الاستثمار لسنة 1963 لم يعط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية ليأتي بعدها قانون 1966 الذي دعم التوجه الذي تبنته الجزائر حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة بصورة عامة كانت ملزمة على أن تحصل على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات لبداية نشاطها، وقد اعتبر القطاع الخاص أنداك قطاعا انتهازيا لا يستطيع خلق إضافية في الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة تميزت هذه الفترة ما بين (1962-1982) بضعف منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني الجزائر الخيار الاشتراكي، الذي يعتمد على القطاع العام والسياسات

[1] – بوزيان عثمان، قطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، 787.

الصناعية المصنعة، فلم تكن أي سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقي تطوره مهمشا حلال مخططات التنمية واعتبر بأنه قطاع استغلالي (الميثاق الوطني 1976)، وشددت عليه بواسطة الضرائب التي تمنع التمويل الذاتي لهذه المؤسسات؛ أضف الى ذلك الضغوط الجبائية التي أرهقت كاهله وأثرت على انتاجيته وانتشاره، وبالتالي تم كبح تطوره من ناحية العدد والانتاج الى جانب قوانين العمل القاسية وحرمانه من التجارة، وهو ما يعكس ضعف المعدل السنوي لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تتعدى 600 مؤسسة صناعية متوسطة متواجدة في قطاعات اقتصادية محددة.[1]

❖ **الفترة 1982-1988**

خلال هذه الفترة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن بشرط أن تكون بشرط أن تكون أهداف المؤسسات تتوافق والأهداف العامة للمخطط الوطني وهذا ما عكسه أيضا القانون الصادر بـ 1982/08/21 والذي يضمن بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وخلال العام 1983 تم انشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق بين الاستثمارات الخاصة والذي يقوم:

- بتوجيه الاستثمار الخاص في المناطق التي يراد تنميتها؛
- خلق التكامل بين الاستثمارات الخاصة ومسار التخطيط.

ورغم هذان الاجراءان الا أنه لوحظ توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الأنشطة الكلاسيكية والتي تهدف الى احلال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية.

❖ **الفترة 1988-1994**

نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر التي دفعت بصناع القرار أو أجبرتهم إلى إعادة النظر في الاختيارات الاولى واللجوء الى الإصلاحات الهيكلية في إطار اقتصاد السوق الذي على عكس الاقتصاد الموجه يعطي الكثير من الأهمية للمؤسسات

[1] -Gestion et entreprise، **Publication trimestrie lle de l'Institut National de la Productive et du développement Industreil**، Nº 24_05، Boumerdes، Algérie، Janvril 2004، p 13

الصغيرة والمتوسطة. وقد جاء قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 لتدعيم الاصطلاحات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نص على:

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية حتى الأنشطة التي كانت حكرا على الدولة؛

2- تحري المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية؛

3- المساواة بين المؤسسة الوطنية والمؤسسة الخاصة.

واتبعت العديد من الاجراءات الاصلاحية في إطار المرسوم التشريعي الصادر في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار حيث منح عدة امتيازات للاستثمار الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم هذه الامتيازات.

- الحرية في الاستثمار في أي مجال؛
- المساواة بين القطاع العام والخاص؛
- تقليص تدخل الدولة التخفيض من معدلات الضريبة؛
- انشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها؛
- الحد الأقصى لدراسة الملفات على مستوى الوكالة هو 60 يوم.

صحيح أن هذه الفترة عرفت تفتحا أكبر تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع أن هذه الفترة عرفت تفتحا أكبر تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها غير أن بعض الممارسات أدت إلى ظهور نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني فمثلا:

• فتح الاستثمار بحرية دون فرض شروط أو قيود الى الاستثمار في الأنشطة الأكثر ربحية على المدى القصير فقط أي التوجه خاصة الى الأنشطة التجارية (خاصة الاستيراد) دون ما التركيز على الانشطة الأساسية خاصة الزراعية.

• كما أن تقليص دور الدولة كان بالطريقة الخاطئة لأن مثل هذه المؤسسات تحتاج الى الرعاية خاصة، وإنها تتميز بالهشاشة والضعف وقابليتها للتأثر والانهيار أمام أي متغيرات خارجية لذا فان سياسة الجزائر نحو فتح الأسواق الخارجية بالطريقة التي كانت عليها أدت الى تقليص فرصة الاستمرار بالنسبة الى المؤسسات الوطنية الأمر الذي أدى الى سقوط العديد منها.

❖ **الفترة 2000**

تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب مرسوم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة. كما أن صندوق ضمان القروض «FGAR» يرافق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في تمويل المشاريع المجدية، بما يمكنها من تبوء مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة. وكذا انشاء مراكز التسهيل وتكوين مشتغلات.

الفرع الثالث: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنه مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات كلاهما:

- ✓ تشتغل من 1 الى 250 شخصا؛
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛
- ✓ أن تسوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ب25% فأكثر.[1] ثم القسم القانون 5 و6 و7 من القانون السابق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاث مؤسسات متوسطة صغيرة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة **4 من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة** الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001، ص5.

أ- **المؤسسة المتوسطة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 و250 شخص ورقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

ب- **المؤسسة الصغيرة:** هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 الى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي200 مليون دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

ج- **المؤسسة المصغرة:** تشغل من 1 الى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.[1]

الجدول رقم (1-2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة / المعايير	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي ب (الدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية ب (الدينار الجزائري)
المؤسسة المصغرة	1 الى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 الى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 الى 250	من 200 مليون الة 2 مليار	من 100 الى 500 مليون

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد: بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر، جامعة الجزائر جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص 4.

من خلال مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشاريع الصغيرة تدار من قبل المالكين لا تحتاج رأس مال كبير وفيها دورة سريعة للمال وهي تعتمد عدد قليل من العمال كما أن عنصر المخاطرة فيها قليل.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد **5-6-7 من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة** الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001، ص6.

المطلب الثاني: آليات الدعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اتخذت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من آليات وهياكل التي تسعى من خلالها الى اصلاح الاختلالات والمشاكل وتقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات الوطني، لقد ساهمت هذه الآليات والبرامج في ترقية المؤسسات، من أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: في اطار مجهودات الجزائر لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل متطلبات هذا القطاع ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية مؤسساته ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك حيث أن النص التشريعي والقانوني يمثل مؤشرا قويا على الرغبة في الاصلاح والنهوض بهذا النوع من المؤسسات.[1]

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الاشراف المباشر للسيد رئيس ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل[2]، وهي تسعى الى دعم الشباب واعطاء فرصة انشاء مؤسسات لهؤلاء الشباب.

3- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم:02-373 سنة 2002 ويسير من طرف مجلس ادارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

---

[1] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

4- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) : أنشأت هذه الوكالة لترقية ودعم الاستثمار وهي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدى 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي... الخ .

5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01-03 المتعلق بتنمية الاستثمارات، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتم من خلالها لتقليص مدة منح التراخيص اللازمة الى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها.[1]

6-بورصات المناولة والشراكة: وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض انشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وانشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- اعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع انشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛

[1] - مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

– ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي الوطني والعالمي؛

– تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛

– تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في كل من: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، غرداية.

7- لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI): أنشأت بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 1994/05/15 وهي لجان مكلفة بتوفير الاعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي من سنة 1994 الى غاية سبتمبر 1999 الى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن يستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد انجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع.[1]

8- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي إطار هذا القانون التوجيهي لترقيتها بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03-05-2005.

9- صندوق رأس مال المخاطر (FCR): تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس ما 3.5 مليار دينار سنة 2004، كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه انشاء 100000 مؤسسة متوسطة وصغيرة

[1] – صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكالية وأفاق التنمية، ورشة عمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية القاهرة، 22/18 جانفي 2004، ص ص 21-22.

ومصغرة، وهذا يستوجب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة الة مقاوليين آخريين.[1]

10- الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) : بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم انشائها سنة 1994 والتي تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، ولقد أخفقت هذه بسبب المضارب والريوع المالية، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 والتي تستحوذ على فروع ضمن كافة الولايات، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي، تهيئة المناطق الصناعية، بيع قط الأراضي وتأجير العمارات، وتقوم هذه الوكالة بجميع الاجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل اتمام انجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض.[2]

11- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة الراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01—4 المؤرخ في 3 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994.[3]

---

[1] - مشري محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

[2] - السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول والمتطلبات المأمول**، مداخلة ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص6.

[3] - نفس المرجع، ص04.

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة مدرسة تكوينية للمسيرين والمؤطرين واليد العاملة، وأداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، لذا يجب ترقيتها والاهتمام بها، لأن الاهتمام بهذا القطاع الى جانب أنه يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ويساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية، ويخلق نخبة من المسيرين المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل.[1]

بالرغم من هذه الأهمية إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تصل الى المستوى المطلوب بالرغم من المجهودات الكبرى التي بذلتها الدولة الجزائرية في ارتقاء هذه المؤسسات وهذا بسبب مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحد من كفاءة وفعالية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، ومن هذه العوائق نجد:

أولا: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه المستثمرين المحليين الجزائريين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي مشكلة التدفق الفوضوي للسلع والمنتجات الأجنبية المستوردة التي تتميز بجودة عالية وأسعار أقل من الأسعار المحلية، ويعتبر التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشد العوائق التي تؤثر سلبا على امكانية المستثمر المحلي في التوسيع، وبالتالي تؤثر بصفة مباشرة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمستثمرين الناشئين، وضمن مجال التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية يمكن التطرق الى النقاط التالية:

– الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية؛

[1] - Meliani Hakim، Bouadam Kamel، **last PME_PMI Algérienne: passé et perspectives، intervention fans la recueille de communication session interventional**; le financement Des petites st moyennes projet et la promotion De Leur rôle Dans les économies maghrébines، Faculté d'économie et de gestion، sétif 25/28 Mai 2003، p1

– التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع أنه هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية ودعم النشاطات الناشئة التي يهددها الاستيراد؛

– غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية؛ الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

ثانيا: المعوقات والمشاكل الإدارية والتسييرية والتنظيمية

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من قصور وعجز واضح في الخبرات الادارية والخبرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الادارة الفردية في هذه المؤسسات المركزية في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم الاستفادة من ميزات التخصص هذا على المستوى الداخلي في المؤسسة، أما ضمن الحيط الخارجي فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الادارية السريعة تنظيما وتسييرا وتنفيذا فان الادارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة التي تعرضت للتعطيل والتعقيد في الاجراءات بسبب البيروقراطية والفساد الاداري الذي خلق الرشوة والمحسوبية والانحراف هذا بالإضافة الى عدم استقرار النصوص القانونية وتدد التأويلات في ما يخص هذا النوع من المؤسسات، وتشعب مراكز القرارات وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار وكل هذا يؤثر بدوره سلبا على المنظومة المؤسساتية الجزائرية المتوسطة والصغيرة والمصغرة.[1]

ثالثا: مشاكل التمويل

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل، وهناك العديد من المشكلات التي تعيق من عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها صعوبة الحصول على القروض بسبب:

[1] – مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 121–122.

- تعقد الاجراءات الخاصة بالحصول عليها؛

- وجود ضمانات تعجيزية والتي في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات عقارية أو عينة؛

- ارتفاع أسعار الفوائد.

الشكل رقم(1_2): معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

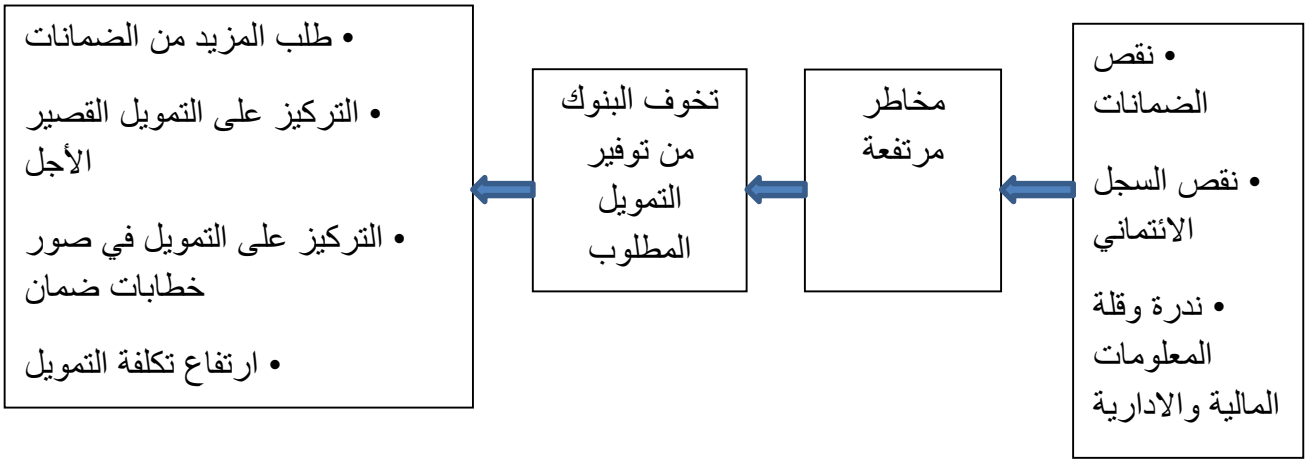

المصدر: يمينة بوزكري، **العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص8.

رابعا: مشاكل التموين

يعتبر التموين الوقود المحرك لتحريك عجلة مردودية المؤسسة وأن أي اضطراب أو عجز في التموين سواء بالمواد الأولية أو بقطع الغيار أو التموين بالتجهيزات سيؤدي حتما إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، وان المتتبع لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجدها تعاني من هذا المشكل خاصة فيما يخص التموين بالمواد الأولية المستوردة وهذا رغم انفتاح الجزائر على السوق العالمية.

خامسا: مشاكل البنى التحتية

ان من المشاكل العويصة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدد كيانها واستمرارها هي البنى التحتية المتمثلة في الطرق والمخازن ومراكز التبريد والسكك الحديدية، والمؤسسات النفعية منها مؤسسة الكهرباء، الغاز والبريد والمواصلات ومصالح المياه، فغياب هذه المؤسسات النفعية أو بعدها يؤثر على السير الحسن لنشاط هذه المؤسسات.

سادسا: ضعف روح المقاولة

ان انشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة هو عملية تتطلب تفكير طويل واستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة والذي يعتبر مفتاح نجاحها فهو يتولى قيادة المؤسسة وضمان الموارد اللازمة للإنتاج وعلى هذا الأساس فصاحب المؤسسة يتخذ جملة من القرارات خلال حياة المؤسسة، يمكن أن تؤدي الى زوالها، فالمقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص وحتى خلقها في مجال مهنته.[1]

[1] – يمينة بوزكري، العوائق **التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 6-7 ديسمبر 2017، ص ص 7-8.

خلاصة الفصل الأول

خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد البلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي لايزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا لأهداف التي تصبو لها لتحقيقها وحسب امكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف حسب ظروف كل بلد، الا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى الأعمال التي تمارس نشاطها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ.

لقد حاولنا في المبحث الأخير تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووجدنا بعد الاستقلال سادت فكرة المؤسسات الكبيرة حجر الزاوية لبناء اقتصاد قوي، وتظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا يعاني من التجاهل والتهميش مما يجعل الجزائر تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة نشأت بفعل التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي. وعلى ما يبدو فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة لتحريك الاقتصاد الجزائري والسعي نحو تطويره في ظل الظروف الدولية نظرا لما تمتاز به من فرص استثمارية كبيرة خاصة بعد الفشل الكبير في انشاء مؤسسات ضخمة، لهذا عملت الجزائر على هذا بتبنيها على عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصـــل الثـــاني:

البـــرامج التنموية في الجزائـــر

للفتـــرة 2001-2019

تمـــــــهيد:

شرعت الجزائر منذ التسعينات بتطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي، والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الإستثمار، وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في أربعة برامج هي : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، البرنامج توطيد النمو 2010-2014، برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2015-2019، من خلال انتهاج سياسة مالية توسعية، حيث خصصت موارد مالية كبيرة في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وتطرقنا في هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

المبحث الثاني: برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).

المبحث الثـــالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014).

المبحث الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019).

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي أول برنامج تنموي اعتمدته الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، سعت من خلاله إلى توسيع نفقاتها العمومية على مشاريع مختلفة، بغية تدارك التأخر الذي لحق بالتنمية الاقتصادية، ولتجاوز تدهور الوضع الاجتماعي، وكذا مخلفات الأزمة السياسة الاقتصادية، فهو بذلك مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة الموفرة لمناصب الشغل.

المطلب الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخصائصه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما سنشير إلى أهم الخصائص.

الفرع الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) للفترة (2001-2004)

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7مليار دولار، وقد خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5%و6%، ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.1 وكان من أهم دوافعه:2

- **ضعف معدل النمو الاقتصادي:** حيث وصل في سنة 2000 إلى 2.4%؛
- **ارتفاع معدلات البطالة:** حيث وصلت في الفترة 1998-2000 إلى ما نسبته 29%.

---

[1]- عبد الصمد السعودي وآخرون، **أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016) – دراسة تطبيقية مؤشر هرفند لهرشمان**، للاطلاع على التفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى الرابط الآتي /univ-blida2.dz/fr//wp-content/uploads/sites يوم 2020/02/18.

[2] – نبيل بوفليح، دراسة **تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 248.

الفرع الثاني: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

من خصائص هذا البرنامج ما يلي:[1]

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة؛

- لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات، باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه، والتزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة؛

- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة (المحروقات والمناجم والكهرباء) والمواصلات السلكية واللاسلكية، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي، وتنظيم الاستثمار وإجراءاته؛

- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج، من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج منه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

---

[1]- سعودي عبد الصمد، تقييم **برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)** ، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، 2016، ص 214.

المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهدافه

سنتطرق في هذا المطلب إلى مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كما سنشير إلى ذكر أهم الأهداف.

الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:1

[1]- مسعودي زكريا، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2017 ص 219.

الجدول (2-3) مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع البالغ	المجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصـــــلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: مسعودي زكريا، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2017، ص219.

من خلال الجدول نلاحظ أن المخصصات الموزعة ترتكز في السنتين الأوليتين 2001 و2002، حيث تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

تتمثل أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:[1]

- محاربة الفقر ورفع القدرة الشرائية للفرد؛

- توفير مناصب شغل من أجل تقليص البطالة؛

- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري من أجل انطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة.

- تنشيط الطلب الكلي؛

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

المطلب الثالث: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.[2]

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث خصص لهذا البرنامج حوالي07 مليار دولار، تم توزيعها كالآتي:

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

حسب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) تمثلت النشاطات الإنتاجية في:

---

[1]- خاطر طارق وآخرون، دور **برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة** حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، الجزائر، ص 2.

[2]- راضية اسمهان خزاز، دور **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية بشرية المستدامة**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2012/2011 ص ص152-154-153

أ- **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ويتمحور حول ما يلي :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد الواسعة للاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل الأحسن بظاهرة الجفاف، وحماية النظام البيئي الرعوي؛

- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بحوالي 65 مليار دج.

ب- قطاع الصيد والموارد المائية : بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة ولم يستغل بكفاية ، نظرا لطول الساحل الجزائري، كما أن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بضرورة تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري، وإنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، وإدخال إجراءات جبائية وشبه جبائية وجمركية، رامية إلى دعم نشاط المتعاملين والمبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج قدر بحوالي 9.5 مليار دج .

2- التنمية المحلية والبشرية:

أ- **التنمية المحلية:** إن البرنامج المقترح والمقدر بـــــ113.9 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، وتضمن البرنامج مايلي:

- ✓ إنجاز مخططات البلديات الموجهة في أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع المتوازن للمرافق؛

✓ الاستجابة للحاجيات بمشاريع هادفة لتحقيق التنمية المستدامة، على مستوى الجماعات الإقليمية؛

✓ التحكم في المساحات (الطرق الولائية والمشتركة) والماء(التطهير) والمحيط، فضلا عن تعزيز البنية التحتية للاتصالات، والمساعدة على استقرار أو عودة السكان لاسيما المناطق التي مسها الإرهاب؛

✓ **التشغيل والحماية الإجتماعية:** إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الإجتماعية، والذي تطلب غلافا ماليا قدره 16 مليار دج، يمكن من ضمان 70.000 منصب شغل دائمين، أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر باكتساب 500حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة؛

✓ **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:** قدر الغلاف المالي للأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية بحوالي 210.5 مليار دج، ويتشكل من جانبين: التجهيزات الهيكلية للعمران،إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال و الهضاب العليا والواحات والسكن؛

✓ **الإتصالات:** مشروع حضيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة، وتكلفة هذا المشروع قدرت بحوالي10 مليار دج.

ب-**التنمية البشرية:** خصصت بغلاف مالي قدر بـــ 90.3 مليار دج وتم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشرة على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية، ويتوزع البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية: 27 مليار دج، التكوين المهني: 9.5ملياردج، التعليم العالي: 18.9 مليار دج، البحث العلمي:12.38 مليار دج، الصحة والسكان:14.7 مليار دج، شباب ورياضة: 0.4 مليار دج، الثقافة والاتصال:2.3 مليار دج، الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج.1

[1] -بالرقي تيجاني، تقييم **آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية وتقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013، ص48.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي هو برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث قيمته، بحيث جاء في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، بحيث نتج عنه تراكم احتياطي الصرف، ولقد أقرت الدولة هذا البرنامج من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو وخصائصه

يتناول هذا المطلب تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو وسنتطرق أيضا إلى ذكر أهم الخصائص.

الفرع الأول: تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

تعريف برنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC) أو المخطط الخماسي الأول للفترة (2005-2009) .

سياسة دعم النمو هي مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع عملية النمو1، ويظهر ذلك في البرنامج التكميلي أو المخطط الخماسي الأول الذي خصص له غلاف مالي قدره 114 مليار دولار، قبل أن يصبح غلافه الإجمالي النهائي قبل اختتام سنة 2009 حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى. 2

[1] – تومي عبد الرحمن، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 269.

[2] – محمد مسعي، سياسة **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 147.

وفي سنة 2007 أنجز البنك الدولي دراسة للنفقات العامة عن الفترة 2005-2009، وتقدّم الدراسة تحليلاً معمَّقاً للإدارة المالية ولنوعية الاستثمارات العامة المنجَزة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو.

يتضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) محورين أساسيين:1

- يتمثل المحور الأول في بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي حوالي 4200 مليار دينار لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.
- أما المحور الثاني فيسعى إلى التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009)

يمكن إبراز هذه الخصائص فيما يلي:2

1. **تحسين إطار الاستثمار:** من خلال التعديلات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2. **تسوية مسألة العقار:** فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار اليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله وتثمينه على المدى القصير، أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز ووجبات كل منها.

---

[1] -وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 2010، ص 231.

[2] – عبو عمروآخرون، جهود **الجزائر في الالفية الثالثة في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الشلف، ص 10-11.

3. **مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:** إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة، عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

4. **عصرنة المنظومة المالية:** في سياق المسار الشامل للإصلاحات سيتم العمل على استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا، والعمل أيضا العمل على تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات.

5. **الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة:** اهتمت الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص وفي هذا الصدد فإنها ستسهر على:

- ✓ استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الإنترنت ذات المنسوب العالي؛
- ✓ استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
- ✓ الشروع في فتح رأسمال شركة إتصالات الجزائر لشريك إستراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق؛
- ✓ الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي والنظام الآلي في عملياته؛
- ✓ مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية.

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه

يتناول هذا المطلب إبراز مضمون برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، وكذا التطرق إلى ذكر أهم الأهداف.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرنامج السابق فقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج، أي ما يقارب مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ إنطلاقه 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية، وبرامج جديدة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي:1

- ❖ برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات جنوب، وصودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن؛
- ❖ برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ قدره 693 مليار دج؛
- ❖ برنامج تكميلي من270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، وصودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ800 مليار دج ؛
- ❖ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات(2005-2006) .

ولقد تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي إلى خمسة برامج فرعية وهي كما يوضحه الجدول الآتي:

---

[1] - مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل** أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2019/2018 ص 87.

الجدول رقم (2-4): يمـــثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

القطـــــــاع	المبـــــلغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان:	**1908.5**	
- السكن.	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	399.5	**45.5**
- البرامج البلدية للتنمية.	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز.	192.5	
- باقي القطاعات.	311.5	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	**40.5**
- قطاع المياه.	393	
- قطاع التهيئة العمرانية.	10.15	
برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**337.2**	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	**8**
- الصناعة وترقية الاستثمار.	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	7.2	
برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	
- العدالة والداخلية.	99	**4.8**
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.	88.6	
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للإتصال .	16.3	
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجـــــموع	**4202.7**	**100**

المصدر: مسعودي زكريا **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2019/2018 ص88.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، والقطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

تتمثل أهداف برنامج التكميلي فيما يلي:1

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم؛
- دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية، حيث تعتبر الموارد البشرية والبني التحتية أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي؛
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجية الإعلام والاتصال.

[1] -حاجي فطيمة، إشكالية **الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، أطروحة دكتوراه، منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة سنة 2014/2013 ص159

المطلب الثالث: مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو[1]

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور التي يشملها كما يلي:

تحسين ظروف معيشة السكان: يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عرض العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، وقد كان النصيب الأكبر لقطاع السكن بمبلغ555مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ قدره200 مليار دج، كما حضي قطاع الصحة العمومية بمبلغ 85 مليار دج، ومن أجل تنمية البلديات خصصت الدولة مبلغ 200ملياردج، بالإضافة إلا برامج أخرى (تضامنية، دينية .....إلخ)، وهذا يدل على الأولوية التي منحها البرنامج للمورد البشري.

تطويرالمنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث وزعت قيمة هذا المحور المقدرة ب1703.1 مليار دج على أربعة قطاعات فرعية كان لقطاع النقل الأولوية ضمن برنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 700 مليار دج، ولا يقل قطاع الأشغال أهميه عن سابقة حيث خصص له مبلغ 600 مليار دج، أما قطاع الموارد المائية فقد خصص له مبلغ 393مليار دج، وأخير تهيئة الإقليم بمبلغ 10.15 مليار دج.

دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية مقسمة غلى خمسة قطاعات رئيسية وهي:

[1]– ورلالي بثينة، **البرامج التنموية العمومية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 سنة 2017/2016، ص ص84-86.

أ- **الفلاحة والتنمية الريفية:** خصص له ماقيمة300 مليار، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

ب- **الصناعة:** خصص لهذا القطاع 13.5ملياردج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ت- **ترقية الاستثمار:** خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

ث- **الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 61 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

ج- **السياحة:** خصص له ما قيمته 2.1مليار دج بهدف إنشاء 21 منطقة توسع سياحي.

ح- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وخصصت الدولة لها ما قيمة 04 مليار دج.

تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: أي تحسينها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وقد خصص لها203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:[1]

[1]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009' رسالة ماجستير، منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 206-207.

أ- **البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية، وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

ب- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51مؤسسة عقابية.

ت-الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

ث-التجارة: والقصد منه تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، وجاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف الوسيطة وهي:

- إنجاز مخابر مراقبة النوعية؛
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية؛
- إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛

ج-المالية: حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص بالإضافة إلى برنامجين الأول يهدف إلى تنمية مناطق الجنوب والثاني تنمية الهضاب العليا وهما كالتالي:[1]

1-برنامج تنمية مناطق الجنوب: ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة والترقية المستدامة في المنطقة، وتم رصد غلاف مالي يقدر بـ 250 مليار دج ثم أضيف مبلغ آخر بحوالي 100 مليار دج لدعم مشاريع إضافية.

2-برنامج تنمية الهضاب العليا: ويهدف برنامج تنمية الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم، الأمر الذي يستدعي تحقيق نمو متساوي للنمو الطبيعي بمناطق التل وتحقيق رصيد سلبي من الهجرة، وهذه التنمية تعتمد أساسا على توفير جو ملائم للسكان وتلبية حاجياتهم وطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة تلك المتعلقة بالتشغيل.

---

[1]- قميحة رابح، سياسة **التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية 2001-2012**، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 102.

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي مكملا للبرامج السابقة وهو يندرج ضمن نفس وتيرة السياسة السابقة المنتهجة بالإضافة إلى تحقيق استدامة التنمية للمشاريع وتوظيفها للاستفادة منها، ويهدف هذا البرنامج إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2001.

المطلب الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي وخصائصه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وكذا سنشير إلى ذكر أهم الخصائص.

الفرع الأول: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي(PCCE) للفترة 2010 -2014

يعرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014 بقوام مالي إجماله20412 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قد قدر بحوالي 155 مليار دولار.[1]

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي156 مليار دولار).

---

[1] بن مالك عمار وآخرون، دور **الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد04، مجلد01، جامعة قسنطينة 2، جوان 2017، ص143

[2]- إيمان، دور **الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2010-2011 ص 98

الفرع الثاني: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

نظرا لأهمية البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014)، والذي خصص له غلاف مالي معتبر وجب وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية وهذا من خلال: [1]

- ✓ عدم تنفيذ أي مشروع مالم تنتهي الدراسات التكنولوجية والاقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛
- ✓ عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 08 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية، كما أن كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية، ويجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني؛
- ✓ تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة؛
- ✓ تسريع إجراءات الصفقات العمومية، وكذا احترام الإجراءات اللازمة في مجال النفقات العمومية؛
- ✓ ترقية القدرات المتعلقة بأدوات الدراسة ومؤسسات الإنجاز وتطوير إجراءات مكافحة الفساد.

[1]– ورلالي بثينة، مرجع سبق ذكره ص92 .

المطلب الثاني: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي وأهدافه

يتناول هذا المطلب إبراز مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي وكذلك التطرق إلى ذكر أهم الأهداف.

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

يشمل البرنامج محاور عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية وخصص لكل محور غلاف مالي معين حسب أهداف البرنامج المسطرة، وكان الاهتمام أكثر بالتنمية البشرية، وتتبعه في ذلك تنمية المنشآت القاعدية ولقد تضمن البرنامج ستة محاور أساسية وهي موزعة كما يلي:[1]

[1] -براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2001-2014**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد21، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2017، ص128.

الجدول رقم (2-5): يمثل توزيع مخصصات الغلاف المالي للبرنامج بالمليار دينار

القطاعات وفروعها	المبالغ	النسبةَ
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، الصحة، المياه، التضامن، الرياضة	**10122**	**49.5**
المنشآت القاعدية الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات، النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المدن الجديدة	**6448**	**31.5**
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل	**1666**	**8.16**
التنمية الاقتصادية: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	**1566**	**7.7**
مكافحة البطالة	**360**	**1.8**
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة الاتصال	**250**	**1.2**
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد21، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2017.

من خلال الجدول يلاحظ أنه تم تخصيص تقريبا نصف الغلاف المالي لفائدة تأهيل الموارد البشرية وتنميتها وتحسين ظروفها الاجتماعية، ويليه قطاع المنشآت الأساسية ب31.5 **%** وتمت إضافة محورين جديدين هما مكافحة البطالة والتوجه نحو اقتصاد المعرفة استفاد من قيمة 610 مليار دينار.

الفرع الثاني: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

تتمثل أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجارية بالأخص في قطاع السكة الحديدية، الطرق والمياه والانطلاق في مشاريع جديدة؛
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب شغل وخلق ثلاث ملايين منصب خلال السنوات الخمس للبرنامج؛
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي، وتعميم التعليم واستخدام الإعلام الآلي في كل المستويات؛
- ✓ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال رفع المستوى المعيشي للسكان، وتشجيع الإنتاج المحلي، وإنعاش قطاع الفلاحة والصيد البحري؛
- ✓ تحسين التنمية البشرية؛[2]
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التنمية الصناعية؛
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

---

[1]- براهيمي بن حراث حياة، مرجع سبق ذكره ص127.

[2]- صوفان العيد وآخرون، تقييم **الإستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014**، مجلة تماء للاقتصاد والتجارة، العدد 01، الجزائر، ص 56.

المطلب الثالث: مكونات برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

لقد ارتكز برنامج توطيد النمو على محاور استراتيجية من أهمها:[1]

1-التنمية البشرية:

تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية في مختلف الأطوار، وأخرى للتكفل الطبي، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية، وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء، وكذا الاهتمام بقطاعات الشبيبة والرياضة وعليه كان من البديهي أن تكون ميزانيتها ثقيلة مقارنة بالاعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 49.5% موزعة كما يلي:

- ✓ 852 مليار دج موجهة لإنشاء أزيد من 5000 إبتدائية، إكمالية وثانوية،868 مليار دج للتعليم العالي، 178مليار دج للتكوين والتعليم المهنيين؛
- ✓ 619 مليار دج مخصصة لإنجاز 172 مستشفى،45 مركبا صحيا متخصصاو17 مدرسة للتكوين شبه طبي؛
- ✓ أزيد من3700 مليار دج مخصصة لبناء مليوني سكن، ومن أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري على أمل تسليم نصف مليون منها قبل نهاية البرنامج الخماسي وأن يستكمل العدد الباقي بين 2015و2017؛
- ✓ أزيد من 350 مليار دج لقطاع الطاقة، وأكثر من 2000مليار دج مخصصه لبناء 35 سدا،25 عملية تحويل للمياه، و34 محطة لتحلية المياه.

[1]-ورلالي بثينة، مرجع سبق ذكره ص ص90-91.

2-تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية:

تم تدعيم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج أي بنسبة 31.5**%** وتوسيع وتحديث الطرقات، زيادة قدرة استيعاب الموانئ، وتهيئة الإقليم والبيئة، وهذا من خلال المساهمات التالية:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات (2500 كلم)، وإعادة تأهيلها (12000كلم) وازدواجيتها، وزيادة القدرة الإستيعابية لما يقارب 50 ميناء، بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات، وتخصيص أكثر من2800 مليار دج لقطاع النقل وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري الذي سيعرق تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي؛

- تخصيص ما يقارب 500 ميار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، و1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية، وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل، بالإضافة إلى غلاف مالي فاق 895 مليار دج لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

3-دعم تنمية الاقتصاد الوطني ومكافحة البطالة:

في إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد رصد غلاف مالي معتبر قدر بـ 1566 مليار دج بنسبة 7.7**%** بهدف دعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية، والتنمية الصناعية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال المساهمات التالية:

- تخصيص أكثر من 10000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية؛

- 150مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج؛

- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثرمن2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية؛

- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب للعمل ومرافقة الإدماج المهني لمتخرجي الجامعات ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل، بالإضافة إلى فتح فروع للتوظيف الوطني، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

4-تطوير اقتصاد المعرفة:

عمدت الدولة إلى تخصيص 250 مليار دج بهدف تطوير مجال البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات

التعليم وعصرنة المرافق والإدارات العمومية.

المبحث الرابع: برنامج الاستثمارات العمومية (برنامج النمو الجديد) للفترة (2015-2019)

إن الانهيار المتدهور لأسعار البترول، وهو القاعدة الأساسية لاقتصادنا، أدت بالسلطات العمومية إلى المحاولة مرة أخرى، البدء في تفكير إلى توسيع مواردنا، ومن هنا تم إعادة تحديد الأولويات في إنجاز برامج تنمية حددت في المخطط الخماسي 2015-2019.

المطلب الأول: تعريف برنامج الاستثمارات العمومية وأهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البرنامج الاستثمارات العمومية، كما سنشير إلى ذكر أهم الأهداف.

الفرع الأول: تعريف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)

إن المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية، وهو يضمن نظرة استشرافية إلى غاية سنة 2019 مع نسبة نمو تقدر بـ **7%**، وهذا المخطط سيواصل الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية، والتي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية مع منح الأولوية لتحسين الظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز .....إلخ.[1]

[1]- قنادزة جميلة، الشراكة **العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2018/2017 ص 147.

الفرع الثاني: أهداف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)

تتمثل أهداف برنامج الاستثمارات العمومية فيما يلي:[1]

- استحداث مناصب شغل؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض .....إلخ .
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

من خلال الأهداف المستوحاة من المخطط الخماسي فإنه سيتواصل التوجه الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة، وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن .....إلخ فالأولوية أعطت للقطاعات المنتجة وللتنمية الاجتماعية .

[1]-أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2016/2015 ص 269.

المطلب الثاني: محاور برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)

تتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019، والذي رصدت الدولة له نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية في الآتي:[1]

1-**تطوير الاقتصاد الوطني:** وهذا من خلال مواصلة جهود إندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا السعي مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2-**ترقية وتحسين الخدمة العمومية:** وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية، وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

3-**تحسين الحكامة وترقية الديموقراطية التشاركية:** وفي هذا المجال يهدف إلى:

- ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز إستقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

---

[1]- عقون شراف وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مجلد 02، جامعة الجزائر، أفريل 2018 ص 206-207.

4- عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل فيما يلي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- الإستمرار في تحديث منظومة الدفع؛
- تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك؛
- تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال إعتماد المزيد من الصرامة في تسيرها؛
- تفعيل سوق القرض.

5- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

6- تطوير النشاطات الفلاحية: لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة؛

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

7- تسير المنشآت القاعدية وتوسيعها: من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيار من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛

- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجيه لبعض الطرق وعصرنتها؛

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب؛

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛

- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

المطلب الثالث: مجالات برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2015-2019)

يشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر2.500 مليار دينار سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500مليار دينار سنويا، كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الإستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية تقدر بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا، تكون في صالح المستجدات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا؛

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف؛

- خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها100.000 شجرة فاكهة؛

- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات بـ 14خط أنبوب لنقل النفط والغاز،

[1] ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة بن خلدون، تيارت، سنة 2018/2017، ص ص82-83-84 .

بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا بحلول 2018 ؛

- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتربينات الغاز ومحولات القوة ؛

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا؛

- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سريرو15 منتجع سياحي؛

- باعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية، بإعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛

- كما سيتم إعداد إطار(تشريعي وتنظيمي وقانوني) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان إستدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة ؛

- ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا – إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة mètro .tramway et télécabine؛

- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة إستلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان؛

- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة؛

- كما تعتزم الحكومة بغية تحديث البنية التحتية للاتصالات إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G الممنوحة لشركات الإتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضا الجيل الرابع 4Gالذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات؛

- إن هذا النشر للنطاق العريض والنطاق العريض جدا سيسمح بربط كل المدن بالمناطق الصناعية والمؤسسات (التعليمية والصحية) ببعضها، كما ستجسد الحكومة حدائق تكنولوجية بكل من عنابة، وهران، ورقلة كما سيشهد أمن المعلومات ثورة كبيرة؛

- كما تتعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسساتي لصالح المجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية، وسوف يتم هذا العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية

المناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد؛

- سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات؛

- التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، وأكثر من2.2 مليون سكن منها 1.2 مليون في طور الإنجاز، كما سيتم تسليم300.000 سكن في السنة الحالية، و600.000 ستبدأ بها الأشغال قريبا؛

- تسعى الحكومة إلى تطوير استراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه، وسيتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية؛

إن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف سنة 2014 أدى إلى عدة تخوفات على القدرة المالية للدولة الجزائرية التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، خاصه عندما انهارت أسعار المحروقات أكثر في بداية 2015 إلى دون47 دولار للبرميل، ما أدخل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر في أزمة اقتصادية بموجبها قامت الجزائر بتجميد العديد من برامج التنمية بنسبة كبيرة خاصة برنامج التنمية الخماسي للسنوات 2015-2019 وتطبيق سياسة ترشيد النفقات تحت مسمي التقشف. وتم طرح نموذج اقتصادي جديد الذي أقر شهرأفريل2017، وتم الكشف عن أهم معالم هذا النموذج الذي ستعمل من خلاله الحكومة الجزائرية على تجاوز أول الأزمة الحالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط.[1]

[1]- محرز نور الدين وآخرون، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة حول سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يوم 23-25 نوفمبر 2019، ص14.

خلاصة الفصل الثاني:

اعتمدت الجزائر خلال الفترة (2001-2019) برامج تنموية لتفعيل النشاط الاقتصادي والنمو، قامت الدولة بسياسة استثمارية نشطة تقوم على أساس برامج ضخمة للاستثمار العمومي، استعدت من خلالها الدولة دورها الاقتصادي الذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بإنفاقها الجاري، وذلك سعيا منها لدعم عجلة التنمية الاقتصادية في المدى الطويل بما ينعكس على الجانب الاجتماعي، بسبب عدم ترشيد وعدم حوكمة النفقات مع الارتفاع لتكلفة الاستثمارية.

الفصـــل الثـــالث:

تقييـــم انعكاسـات برامـج الاستثمارات العمومية علـى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال الفترة 2001 -2019

الفصـل الثـالث: تقييـم انعكاسات برامج الاستثمارات العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

تمهيد:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق أربع مخططات تنموية عملاقة بمخصصات مالية ضخمة، ولقد حققت هذه البرامج التنموية نتائج جد مهمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ومحاربة البطالة وتدعيم الاستثمار المحلي والاجنبي، اضافة الى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر جزءا من النسيج الاقتصادي الوطني.

وللنظر في مساهمة الاستثمار العمومي وانعكاسه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي والبطالة والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي والبطالة والنمو الاقتصادي

البرامج الاستثمارية وبالخصوص أثرها على الاستثمار الاجنبي والبطالة لأنه يعتبرون من أهم الأدوات الانفاق المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الدول لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية.

المطلب اللأول: تأثير البرامج الاستثمارية على الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي أداة مهمة في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي لأي بلد ما.

كما يعد تشجيع الاستثمار الاجنبي من بين اهداف برامج الاستثمارات العمومية المتعاقبة من سنة 2001 الى غاية 2019، لما له من دور في تحسين وتعزيز وضعية الاقتصاد واستحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة وخلق الثروة ونقل التكنولوجيا.

جدول رقم (3-6): يبن حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها من سنة 2002 الى غاية 2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	1178083 3	82.38 %	109801 1	%89.15
الاستثمار الاجنبي	901	%1.42	2519831	17.62 %	133583	%10.85
المجموع	63235	%100	1430066 4	%100	123159 4	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار .ANDI الموقع . www.andi.dz

الشكل رقم (3-3): يوضح حصيلة الاستثمار الاجنبي والمحلي من 2001 إلى 2017.

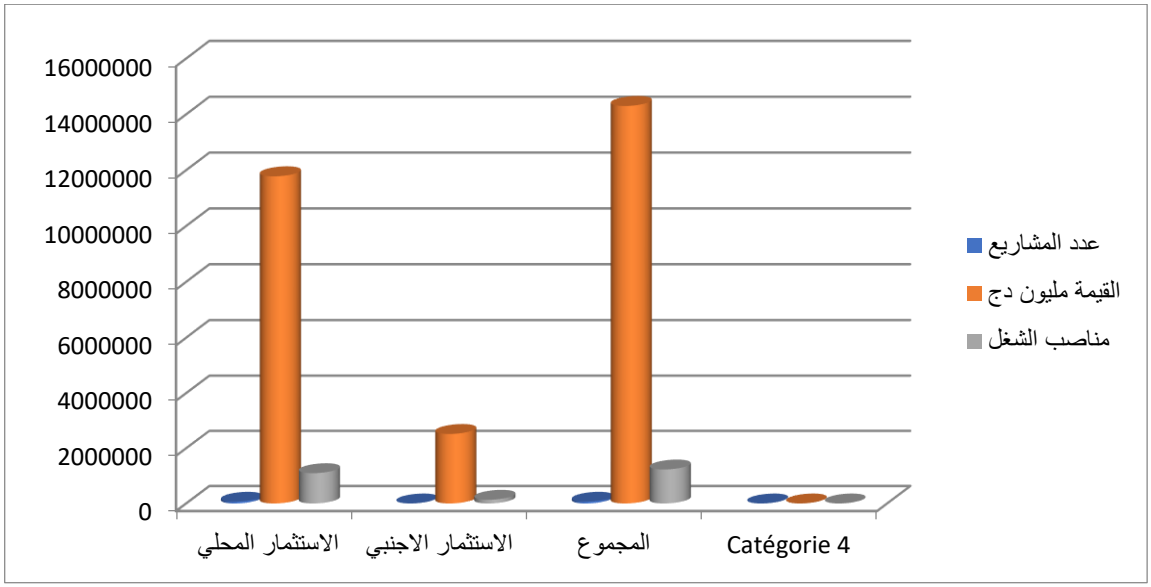

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا الجدول رقم 3_6

جدول رقم (3-7): حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال النصف الاول من سنة 2019.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	% النسبة	القيمة مليون دج	% النسبة	مناصب الشغل	% النسبة
الاستثمار المحلي	1791	%100	533195	%100	49310	% 100
الاستثمار الاجنبي	00	00	00	00	00	00
المجموع	1791	%100	533195	%100	49310	%100

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35.

من خلال هذه البيانات نرى بان الاستثمار الاجنبي لا زال ضعيفا فهو لا يمثل سوى 1.42 %من عدد المشاريع المصرح بها ولا يمثل سوى 10.85 %من مناصب الشغل المستحدثة.

بالرغم من النسبة الضعيفة للاستثمار الاجنبي 1.42% الا انه يولد قيمة 10.85 %من مناصب الشغل، وهي نسبة مقبولة ومحفزة بالمقارنة بعدد المشاريع الاجمالي للاستثمار المحلي. ويستحوذ على قيمة 17.62% من القيمة الاجمالية للاستثمار الاجمالي وهي ايضا نسبة جيدة بالمقارنة بالاستثمار المحلي، ونسبة لعدد المشاريع التي لم تتجاوز 1000 مشروع.

عليه يمكننا ان نحكم بان الاستثمار الاجنبي كان يمكن له ان يكون أفضل من الاستثمار المحلي لو قدر له ازدياد نسبته ب 05% من اجمالي عدد المشاريع. ويصبح بذلك مساهم

بقيمة 50 %من القيمة الاجمالية للاستثمار ومناصب الشغل على التوالي. بينما لم يسجل النصف الاول من سنة 2019 اي مشروع استثمار أجنبي جديد، ويمكن ارجاعه للظروف السياسية التي شهدتها الجزائر في هذه السنة.

وبالنظر الى الاحصائيات المقدمة من طرف المركز الوطني للسجل التجاري بخصوص وضعية المؤسسات الاجنبية بالجزائر لغاية 12/31/ 2018 نسجل ما يلي[1]:

بلغ عدد التجار الاجانب بالجزائر 14052 تاجرا منهم 2515 شخص طبيعي و11537 شركة، منها 1034 مؤسسة وشركة منشأة جديدة في سنة 2018.

جدول رقم (3-8): يبين تطور عدد التجار الاجانب الناشطين بالجزائر

السنة	عدد التجار الاجانب
2009	7568
2010	8309
2017	13407
2018	14052

المصدر: السجل التجاري مؤشرات واحصائيات 2018 بتصرف.

[1]- **السجل التجاري مؤشرات واحصائيات لسنة 2018**، ص71.

الشكل (3_4): بياني يوضح تطور عدد التجار الاجانب في الجزائر،2009-2018.

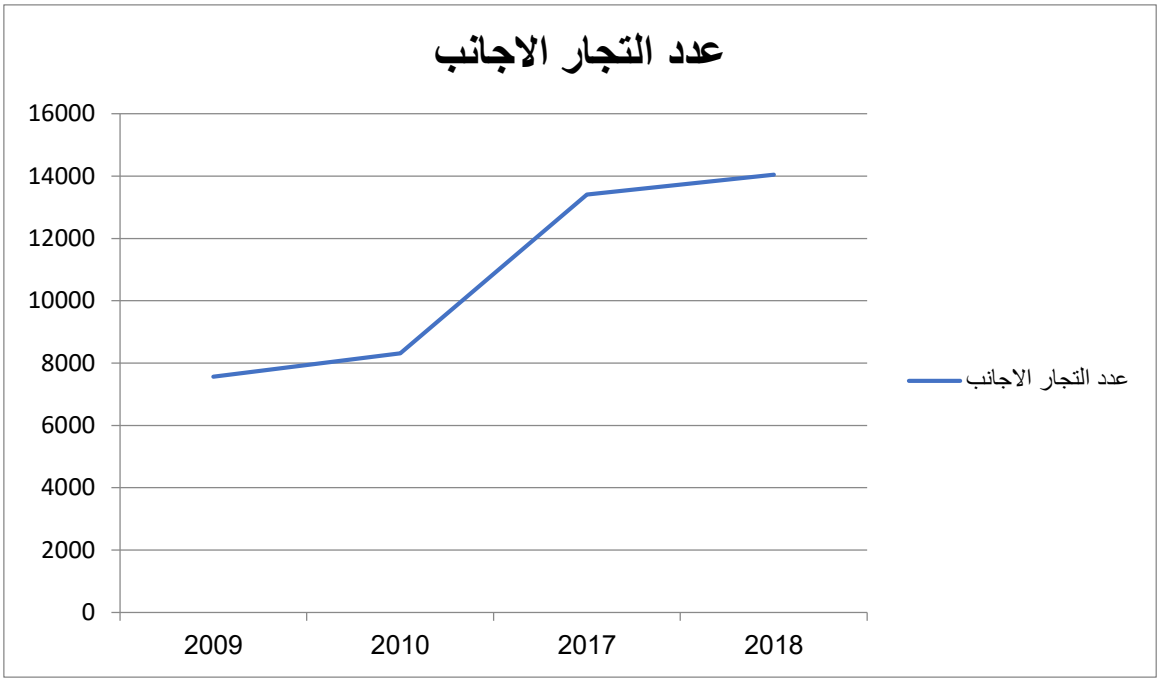

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 3-8.

يلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني اعلاه، تطور تعداد التجار الاجانب كل سنة بالجزائر على شكل منحنى تصاعدي، بحيث سجل سنة 2018 لوحدها انشاء 1034 مؤسسة اجنبية جديدة تركزت بصفة رئيسية من 16.4% اتراك و15.5 سوريين.

ومن خلال هذه الاحصائيات وبالمقارنة بحجم الموارد المالية التي سخرتها الدولة الجزائرية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والامتيازات التي تمنحها لجذب الاستثمار الاجنبي، تبقى النتائج المحققة جد متواضعة ولا ترقى للأهداف المرجوة لاستقطاب المستثمرين الاجانب.

جدول رقم (3-9): يبين عدد الشركات الاجنبية الناشطة المسجلة الى غاية 2018/12/31 (تم الاقتصار على الدول الاربعة الأولى فقط).

البلد	العدد	النسبة
فرنسا	2124	18.41%
سوريا	1266	10.97%
تركيا	1188	10.30%
الصين	1030	8.93%

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري جدول رقم 61 من احصائيات ومؤشرات 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تصدر الشركات والمؤسسات الفرنسية لعدد الشركات المتواجدة على التراب الوطني بنسبة 18.41% وتليها السورية والتركية بنسبة 10.97% و10.30% على التوالي بينما الصينية ب8.93 %.

كذلك تم تسجيل النشاطات الاكثر ممارسة من طرف الشركات الاجنبية كما يلي[1]:

[1]- السجل التجاري مؤشرات واحصائيات، مرجع سابق، ص92.

1- فرنسا:

جدول رقم (3-10): النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة فرسا

عدد الشركات	الأنشطة الرئيس
2124	1- مؤسسة التامين. 2- بنك 3- تجارة بالتجزئة لمعدات المهاتفة وقطع الغيار

2-سوريا:

جدول رقم (3-11): النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة سوريا

عدد الشركات	الأنشطة
1266	1- مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله. 2- مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري. 3- مؤسسة الحفر والاشغال الريفية

3-تركيا:

جدول رقم (3-12): النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة تركيا

عدد الشركات	الأنشطة
1188	1- مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله. 2- مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري. 3- مؤسسة اشغال الكهرباء

4-الصين:

جدول رقم (3-13): النشاط الاكثر ممارسة من طرف شركة الصين

عدد الشركات	الأنشطة
1030	1- مؤسسة اشغال البناء في مختلف مراحله. 2- مؤسسة الاشغال العمومية الكبرى والري. 3- مؤسسة اشغال الطرقات والمطارات

مما يلاحظ من خلال الجداول السابقة هو ان غالبية الشركات الاجنبية تنشط في مجال البناء والاشغال العمومية، وهذا نتاج طبيعي لحجم الاستثمارات المرصودة من خلال البرامج الاستثمارية العمومية المتعاقبة منذ سنة 2001 الى غاية 2019 والتي ركزت على البنية التحتية وتحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال برامج السكن والاشغال العمومية الضخمة والتهيئة الحضرية.

كذلك لعجز المؤسسات الوطنية على انجاز بعض المشاريع الضخمة، ماليا أو التي تتطلب خبرات وتكنولوجيا معينة.

المطلب الثاني: تـــأثير الـــبرامج الاستثمارية على البطالة

إن من بين أبرز اهداف برنامج الاستثمارات العمومي هو محاربة البطالة والحد منها وتوفير بيئة مساعدة لإنشاء المؤسسات ودعمها، وتوفير فرص عمل وخلق وظائف جديدة للحد من ظاهرة البطالة ومحاربتها لما لها من تداعيات كبيرة ومعقدة اجتماعية واقتصادية.

لقد حاز قطاع الشغل ودعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام الكبير وقد جاء في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 24 ماي 2010. أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل وستنضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض، ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى اكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية .

لقد كانت البرامج العمومية للاستثمار برامج طموحة وبإمكانيات مالية ضخمة نتج عنها تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. خاصة نسب البطالة. التي يمكننا تلخيصها بالجدول التالي.

جدول رقم (3-14): يبين معدلات البطالة خلال الفترة من 2001 الى غاية 2019.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	27.3	25.6	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء+ الاذاعة الجزائرية بالنسبة لسنة 2019 المنشور بتاريخ 2019/12/29.

الشكل رقم (3-5): منحنى البطالة من 2001 الى 2019 .

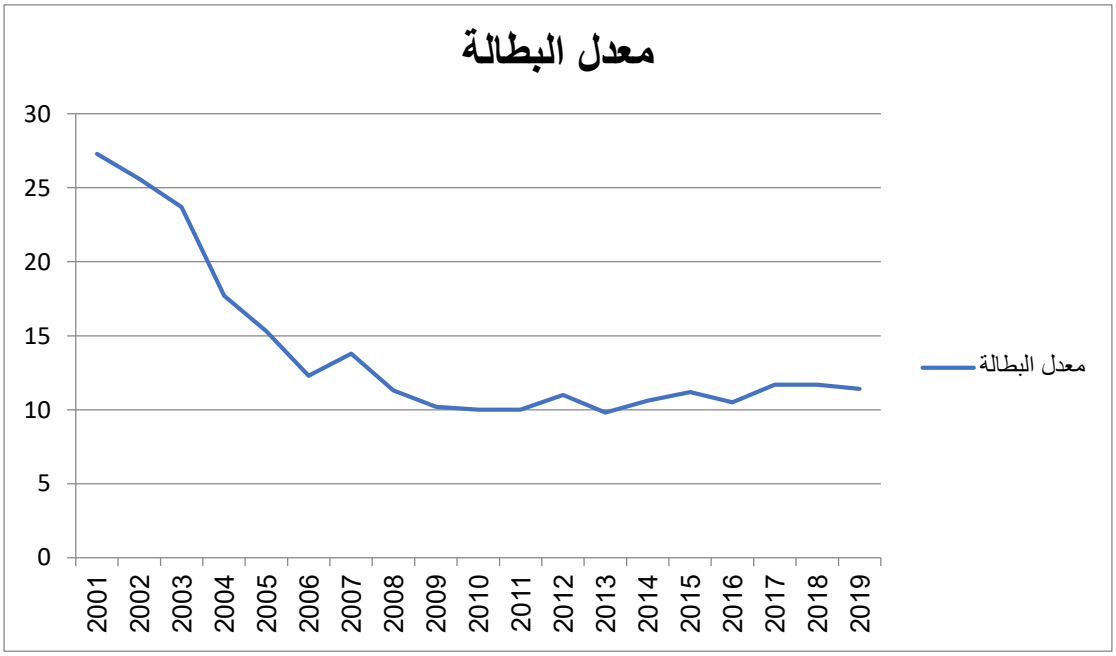

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال الجدول رقم 3-14

من خلال الجدول والشكل البياني اعلاه نلاحظ ان الاستثمارات والمبالغ المالية الضخمة المرصودة في برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو قد حققت اهدافها بخلق عدد كبير ومعتبر من مناصب الشغل والوظائف نتيجة المشاريع المسجلة في كل القطاعات خاصة الفلاحة والبناء والاشغال العمومية والنقل. وهو ما يفسر الهبوط المستمر والمتواصل لمعدلات البطالة لقرابة 10 سنوات كاملة من 27.3% سنة 2001 إلى10 %سنة 2010.

إن برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 قد شهد انخفاض نسبة البطالة بما يقارب عشر نقاط كاملة، من 27.3% سنة 2001 الى 17.7% سنة 2004 أي بانخفاض قدره9.6%، وعليه فأن أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي كان إيجابيا على معدلات معدل البطالة، وكذلك من خلال الإحصائيات للفترة 2005-2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو) نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت تحسنا قياسيا .حيث انخفضت البطالة من 15.3 %سنة 2005 إلى عتبة 10.2% سنة 2009 أي بنسبة انخفاض 5.1% .

وهذا ما يبين امتداد الأثر الإيجابي الذي خلفه برنامج الإنعاش الاقتصادي على قطاع التشغيل في الجزائر إلى غاية 2010 ، وتشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في هذه المرحلة إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، وكذا الأشغال العمومية والفلاحة.

بينما عرف برنامج توطيد النمو 2010 الى 2014 استقرارا وتذبذبا طفيفا في معدلات البطالة من 10 %الى 10.6 %سنة 2014.

إن استقرار معدل البطالة وتذبذبها خلال هذه الفترة رغم كون برنامج توطيد النمو خصص له مبالغ مالية ضعف برنامج التكميلي لدعم النمو. يدل على[1] أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل إلى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها اضافة الى المخاوف من ان الانفاق العمومي اخذ طابعا توسعيا بعيدا عن الاهداف الاقتصادية المرجوة منه.

كما شهدت فترة البرنامج الخماسي 2015 -2019 استقرار ايضا في معدلات البطالة مع تذبذب طفيف من 11.2 سنة 2015 الى 11.4 سنة 2019. وكون معدل البطالة لم يشهد انخفاضا فهو يعود لان هذا البرنامج جاء في ظل ظروف اقتصادية صعبة تميزت بتراجع ملحوظ لأسعار المحروقات في السوق الدولية، مما ترتب عنه انتهاج الدولة لسياسة ما عرف بالتقشف نتيجة للتراجع الكبير لإيرادات الميزانية وعدم قدرة الخزينة العمومية على الاستمرار في تمويل ودعم برامج الاستثمارات العمومية، ومن هذا اتخذت عدة اجراءات لترشيد النفقات واعادة النظر في المشاريع المبرمجة حسب الاولويات.

وعليه [2] تم تجميد بعض المشاريع التي لم يتم الانطلاق في إنجازها، وتأجيل بعض المشاريع التنموية التي لا تحمل طابعا استعجاليا، على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها، حيث شهدت السنة الاولى من تنفيذ هذا البرنامج ارتفاع في معدل البطالة إلى 11.2% على المستوى الوطني مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0.6% مقارنة بشهر سبتمبر2014 ويرجع هذا الارتفاع إلى الإجراءات التصحيحية التي ذكرت آنف، كما يمكن رصد تأثير سياسة التقشف على التشغيل من عدة نواحي والتي من بينها :

[1]- باشوش حميد، **دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مقال منشور مجلة دفاتر اقتصادية،** المجلد 6، العدد 2، جامعة مستغانم، ص 165.

[2]- مسعودي زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- تراجع اقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائرية؛
- ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الاستيراد؛
- تضاؤل عمليات التوظيف في القطاعين العام والخاص؛
- انخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة أن الحكومة ملزمة بتمويل % 51 حسب قاعدة51 .49%؛
- تسريح عدد كبير من العمال؛
- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي قلص من قدرتها على تشغيل اليد العاملة.

إن عدم انخفاض معدل البطالة خلال البرنامج الخماسي راجع لكونه لم يقدم حلولا فعلية لمشكلة الاقتصاد الجزائري المعتمد على المحروقات كما انه كان من ضمن أحد اهدافه تنويع الاقتصاد وتصحيح النقائص المسجلة في برنامج توطيد النمو.

مما يؤكد ان مثل هذه البرامج الضخمة لا يمكنها ان تكون حلا نهائيا لوحدها لمشكلة البطالة ومنه وجب تبني استراتيجية جديدة لتنويع الاقتصاد.

المطلب الثـالث: تأثـير البـرامج الاستثمارية العمومية على النمو الاقتصادي

يعتبر تحسين المؤشرات والمعدلات الاقتصادية للنمو من صميم اهداف برنامج الاستثمار العمومي الذي انطلق سنة 2001 على اربعة مراحل.

وللحكم على مدى تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي، كان لابد من استعراض الجدول التالي:

جدول رقم (3-15): تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي من الفترة الممتدة 2001_ 2019

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
3.3	2.6	2.56	3.32	3.7	3.1	3.6	1.7	2.3	0.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم (3-6): تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي من الفترة الممتدة 2001_ 2019

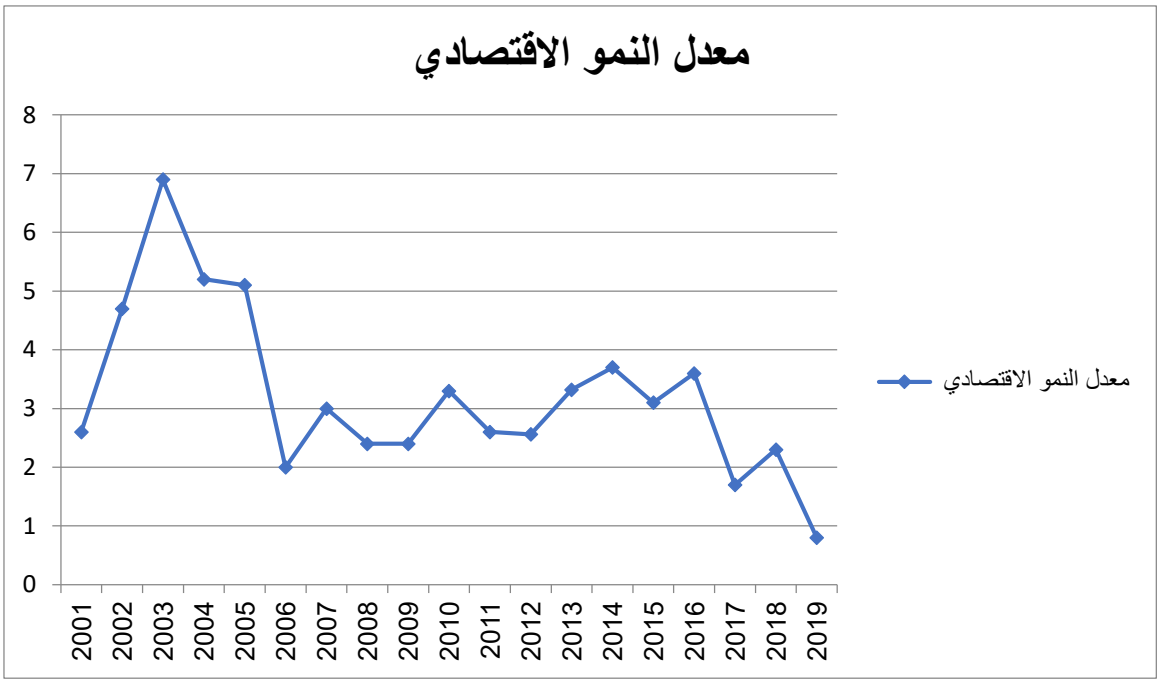

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 3-15.

إن الملاحظ من الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح أن لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) نتائج إيجابية على معدل النمو الاقتصادي. من 2.6% سنة 2001 الى 6.9 %سنة 2003 وهي اعلى نسبة، وهذا راجع إلى مساهمة قطاع المحروقات بالدرجة الأولى الذي عرف ارتفاعا في أسعاره في الأسواق الدولية خلال تلك الفترة ويعتبر أيضا أهم محرك لنمو الاقتصاد. إضافة الى القطاع الفلاحي والصناعي والأشغال العمومية التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة حيث شهد قطاع الاشغال العمومية نسبة نمو قدرت 8% سنة 2004 مما أثر على معدل النمو العام خلال هذه الفترة، وعليه فقد كان تأثير برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) تأثيرا ايجابيا مباشرا على معدل النمو الاقتصادي.

بالرغم من الغلاف المالي الكبير الذي رصد لبرنامج التكميلي لدعم النمو إلا أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت تراجعا من 5.1 %سنة 2005 الى 2.4% سنة 2009.

يرجع السبب في ذلك تراجع النمو داخل قطاع المحروقات بدرجة أساسية بينما بقي قطاع الاشغال العمومية والبناء محافظا على متوسط نسبة نمو 9.5% خلال الفترة 2005-2009، وهذا نتيجة الانفاق العام الكبير الموجه لهذا القطاع، حيث بلغ 40% من الغلاف المالي للبرنامج، أما الفترة الممتدة من 2010الى غاية 2014 والتي أطلق عليها برنامج توطيد النمو فبالرغم من التحسن الطفيف في معدل النمو إلا أنه يبقى تحت التأثير القوي لقطاع المحروقات، بالرغم من الغلاف المالي الضخم للبرنامج (286مليار دولار). وعليه يعتبر تأثير البرنامج على النمو الاقتصادي تأثيرا ضعيفا وغير مستديم بسبب مجموعة من العوامل أهمها:[1]

1- التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

2-عدم مرونة العرض الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي بسبب الاختلالات المالية والهيكلية للقطاع الصناعي.

3- إن التحسن المسجل في قطاع الاشغال العمومية يبقى تأثيره ضعيفا على معدل النمو الاقتصادي كما أنه يعتمد أساسا على حجم الانفاق العمومي.

ومن الفترة الممتدة 2015-2019 تم رصد مبلغ 269 مليار دولار كبرنامج خماسي بهدف وصول لنسبة نمو 3.36 %، حيث واصل البرنامج استكمال ما جاءت به البرامج السابقة فيما يخص البنية التحتية وتحسين الاطار المعيشي للسكان .

[1]- نور الهدى مخلفي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري 2001 -2019**، مذكرة تخرج ماستر اكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 72.

ومن الملاحظ انخفاض معدل النمو من 3.1% سنة 2015 الى 1.7% سنة 2017 و 2.3% سنة 2018 .و0.8 لسنة 2019 هذا راجع للصدمة النفطية وانخفاض اسعار الطاقة العالمية. وبقاء الاقتصاد تحت التأثير القوي والرئيسي لقطاع المحروقات، إضافة إلى الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر سنة 2019.

وفي هذا الاطار[1] تشير بعض الدراسات التي ترى بأن معدلات النمو المحققة متواضعة جدا ولا تعكس حجم الأموال الكبيرة التي تم ضخها من خلال الاستثمارات العمومية، وتوصلت إلى أن أثر مضاعف الانفاق الاستثماري خرج عن اطاره النظري في الاقتصاد واشتغل عكس ذلك، فعوضا على ان يكون محفزا للنمو أصبح مخفضا له حيث أن الانفاق أخذ طابعا توسعيا في حين صار النمو هامشي.

على هذا الأمر يجب التأكيد على أهمية التنويع في الاقتصاد والخروج من التبعية للمحروقات، وبناء اقتصاد متنوع خالق للثروة.

[1] – مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 /2014، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص25.

المبحث الثاني: انعكاس البرامج الاستثمارية العمومية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من مظاهر قوة الاقتصاد تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع القيام بكل بذلك بمفردها بل يجب أن تساندها وتدعمها السياسة العامة الاقتصادية للدولة، عن طريق وضع الإطار الاقتصادي والاجتماعي الذي يدعم فكرة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات والحد من المعوقات والقيود التي تقف أمام نمو هذا القطاع وتطوره.

المطلب الأول: تطـور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2001-2019

لقد تم خلال سنة 2001 إصدار القانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تحدد من خلاله الإطار التشريعي والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهو أول قانون يعطي تعريف رسمي لها وكذلك يحدد آليات دعمها وترقيتها.

لذا عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا عدديا معتبرا خلال الفترة من 2001 الى 2019.

جدول رقم (3-16): يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2019

السنوات	2001	2005	2012	2015	2018	2019
عدد المؤسسات	245358	342788	687386	896811	1093170	1171945

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة (عدد35 ص 8)

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر فمن سنة 2001 إلى سنة 2005 تقدر الزيادة بنسبة قرابة 40% ومن سنة 2015 الى سنة 2019 تقدر بحوالي 30.6 %ويرجع هذا إلى تطور القطاع الخاص وتأثير البرامج الاستثمارية والتنموية خلال هذه الفترة على إنشاء مؤسسات جديدة لتلبية احتياجات السوق.

جدول رقم(3-17): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2019.

العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1171945
عدد المؤسسات المنشئة خلال 2019	31194
عدد المؤسسات المشطبة خلال 2019	8195
عدد المؤسسات الخاصة	102055
عدد المؤسسات العمومية	244
عدد مناصب الشغل	2818736
الواردات (مليون دولار)	22146.95
الصادرات (مليون دولار)	18964.13

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35 ص 6

من خلال الجدول نلاحظ قد تم خلال سنة 2019 إنشاء 31194 مؤسسة جديدة أي بنسبة نمو تقدر ب 7.2% على العام 2018، إضافة إلى شطب 8195 مؤسسة أي بنسبة

تقدر 26 % نسبة للمؤسسات المستحدثة في نفس السنة وهو رقم كبير يبين حجم المشاكل والمعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كذلك يلاحظ سيطرة القطاع الخاص بنسبة 99.98 %من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما القطاع العام 244 مؤسسة بنسبة 0.02 % فيما توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2818736 منصب شغل ، فيما قيمة الصادرات بلغت 18964.13 مليون دولار وهذا راجع لكون 8.71% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال الصناعة. إضافة إلى نسبة 56% أشخاص معنويين (شركات) و44% أشخاص طبيعيين.

بينما العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية 2019/06/30 بالجزائر هو 1171945 مؤسسة.

جدول رقم(3-18): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة حسب قطاع النشاط

الرقم	قطاع النشاط	العدد	النسبة %
1-	**الفلاحة**	7225	0.62
2-	**الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات صلة**	3032	0.26
3-	**البناء والاشغال العمومية**	188275	16.07
4-	**الصناعات التحويلية**	102055	8.71
5-	**الخدمات بما فيها المهن الحرة**	602695	51.44
6-	**الحرف التقليدية**	268369	22.90
	المجموع	1171701	100

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

شكل رقم(3-7): يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

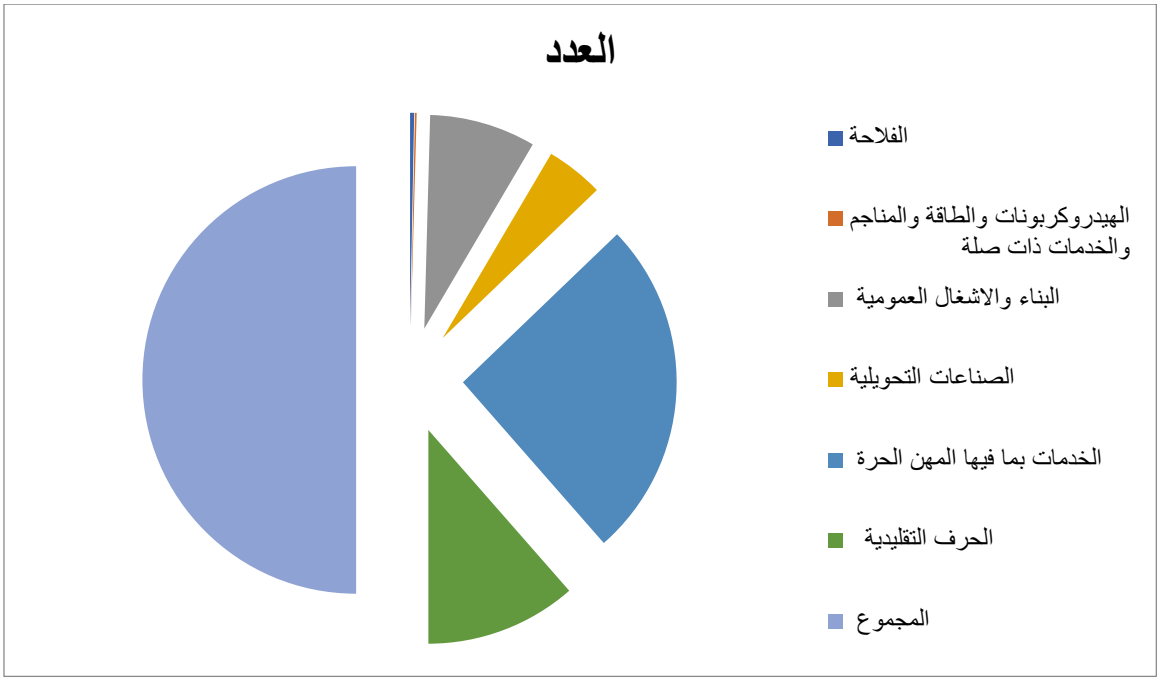

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال الجدول رقم 3-18

يلاحظ من البيانات السابقة سيطرة قطاع الخدمات بنسبة 51.44% على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليها نشاط الحرف التقليدية بنسبة 22.90% ثم قطاع البناء 16.07%، بينما نشاط الفلاحة 0.62% ونشاط الصناعة 8.71% وهي نسب تبقى صغيرة ولا تعكس حجم السوق والإمكانات المسخرة لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

جدول رقم(3-19): يبين تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	السداسي الاول 2018		السداسي الاول 2019		نسبة التطور
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الاجراء	1575003	%58.54	1626080	%57.69	%3.24
ارباب العمل	1093170	%40.63	1171701	%41.57	%7.18
مجموع مؤسسات الخاصة	2668173	%99.18	2797781	%99.26	%4.86
المؤسسات العمومية	22073	%0.82	20955	%0.74	%5.07-
المجموع الكلي	2690246	%100	2818736	%100	%4.78

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35.

يلاحظ من الجدول هو التطور الإيجابي لمناصب الشغل ب4.78% أي بحوالي 128490 منصب جديد كما يلاحظ انخفاض عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بمقدار 5.07% أي ب1118 منصب شغل. بينما قدر نمو قطاع الأجراء 3.24% بينما أرباب العمل 7.18%.

جدول رقم (3-20): يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لغاية سنة2019

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة
عدد العمال أقل من 10	1136787	%97
عدد العمال بين10-49	30471	2.6%
عدد العمال بين 50-249	4688	0.4%
المجموع	1171945	100%

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد 35

يلاحظ ان إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكونا من 97٪ من المؤسسات الصغيرة جدًا TPE (قوة عاملة أقل من 10 موظفين)، أي 1، 136، 787 عامل التي لا تزال مهيمنة بقوة في النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة PE ب 2.60٪ والمؤسسات المتوسطة ME بنسبة 0.40٪. وهي نسب لازالت لا ترقى للأهداف المبرمجة والمسطرة للوزارة المعنية من خلال الهيئات المكلفة بالدعم.

المطلب الثاني: معوقـــات تطــور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالنظر لإحصائيات سنة 2019 تم شطب حوالي 8195 مؤسسة بمقابل 31194 مؤسسة مستحدثة ومنشأة جديدة أي إن نسبة الشطب والإلغاء تقدر 26% اي من كل 100 مؤسسة جديدة يقابلها شطب 26 مؤسسة قديمة يعتبر عددا هائلا وجب النظر في أسبابه والعراقيل التي حالت دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عدديا أو حجما كون 97 %منها تمثل المؤسسات الصغيرة جدا التي تحوي أقل من 10 عمال.

يمكن تلخيص أهم العراقيل والأسباب التي تحول دون تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى ما يلي:

1- **قيود بيئة الاستثمار** [1]:على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الاستثمار ودعم المقاولاتية إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن حيث سجلت الجزائر تراجعا وهذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي"Doing Business " حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من اصل 183 اقتصاد حسب DB2005 الى المرتبة 183/136 حسب DB2010 ثم الى المرتبة 189/163 حسبDB 2016 هذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات اتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، وتسديد الضرائب.

2-المعوقات **المالية المتعلقة بالتمويل:** هي المشكلة الرئيسية وأساس لكثير من المشكلات الأخرى التي تعاني منها هذه المشاريع، وليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها وسواء الجديدة، منها أو القائمة إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات

[1] - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، **تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016**، مقال منشور مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 19 سنة 2018.

الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين. ويمكن ان ترجع هذا الصعوبات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب منها: شروط الإقراض والضمانات المطلوبة، ثقل الإجراءات وطول مدة معالجة ملفات القرض، ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف الهندسة المالية وعدم توفر منتجات مالية تلاءم طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.... إلخ.

- ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ويتجلى ذلك في[1]:

-غياب أو نقص كبير في التمويل طويل المدى.

- نقص المعلومات المالية كالإعفاءات؛

-ضعف الشفافية في منح القروض؛

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

3- **مشكل التسويق وتوسع السوق الموازي وانتشاره:** مما ولد منافسة غير متكافئة وأثر بشكل سلبي على مشكل تسويق المنتجات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- **قيود التكنولوجيا وصعوبة نقلها والاستفادة منها:** مما يحول بينها وبين الأسواق الجديدة إضافة الى بيئة المعلومات الضعيفة مما يجعلها عرضة لمنافسة شديدة وقاتلة.

1 - بن ساعد عبد الرحمان، **صابور** سعاد، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة(SOFINANCE)**، مقال منشور المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية .العدد الخامس، فيفري 2019، المركز الديمقراطي العربي برلين ، ألمانيا ، ص15.

5-مشكل **العقار الصناعي:** إذ يعتبر من أهم المعوقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لنقص العقارات الصناعية وارتفاع تكاليف الحصول عليها. ومشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن .وثقل الاجراءات الادارية للحصول عليه مع تعدد الجهات المتدخلة فالأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة.

6-**غياب الفضاءات الوسيطية (البورصة):**[1] يلاحظ غياب هذا الدور، و ذلك راجع إلى عدم فاعلية هذه البورصة بسبب المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومشاكل تتعلق بسيرورة البورصة بصفة خاصة.

7- **مشكل العمالة المتخصصة والمؤهلة**

8- **الطابع العائلي والاسري لنسبة كبيرة من المؤسسات** : يجعلها رهينة حسابات الشركاء اكثر من الاستثمار والتوسع في الانتاج.

[1] – بن ساعد عبد الرحمان، صابور سعاد، مرجع سابق، ص16.

المطلب الثالث: دور الهيئات والوكالات الوطنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أدى تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتعاقبة إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق الهيئات المكلفة، بذلك ويمكن حصر أهم هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

أولا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: (تطرقنا الى نشأتها في الفصل الأول)

جدول رقم (3-21): يوضح حصيلة الصندوق CNAC لغاية سنة 2019

التعيين	سنة2019	الحصيلة التراكمية الى غاية 2019/06/30
عدد الملفات المودعة	7385	400343
شهادات الاهلية والتمويل المسلمة	5226	266272
عدد الاتفاقيات البنكية	3319	168702
عدد حالات الرفض البنكية	41	8681
عدد المشاريع الممولة	1970	147500
مناصب الشغل	4780	310398

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه من بين 7385 ملفا لسنة 2019 تم قبول 5226 ملف فيما تم تمويل 1970 مشروع من مجموع 3319 مشروعا مقبول التمويل من طرف البنوك. أي نسبة 59.35% فيما تم رفض 41 ملفا من أصل 3319 هو رقم لا يكاد يذكر.

أما نسبة قبول المشاريع فتقدر ب 70% من طلبات التمويل المودعة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: (تطرقنا الى نشأتها في الفصل الأول)

جدول رقم (3- 22): يوضح قطاعات النشاطات المستفيدة من ANSEJ الى غاية 2019

قطاع النشاط	المشاريع الممولة
الفلاحة	57 183
الحرف التقليدية	42 998
البناء والاشغال العمومية	34 282
الري	556
الصناعة	26 740
الصيانة	10 271
الصيد	1 131
المهن الحرة	11 356
الخدمات	108 003
النقل على البارد	13385
نقل البضائع	56530
نقل المسافرين	18992
المجموع	381427

الشكل رقم (3-8): يوضح قطاعات النشاطات المستفيدة من ANSEJ الى غاية 2019

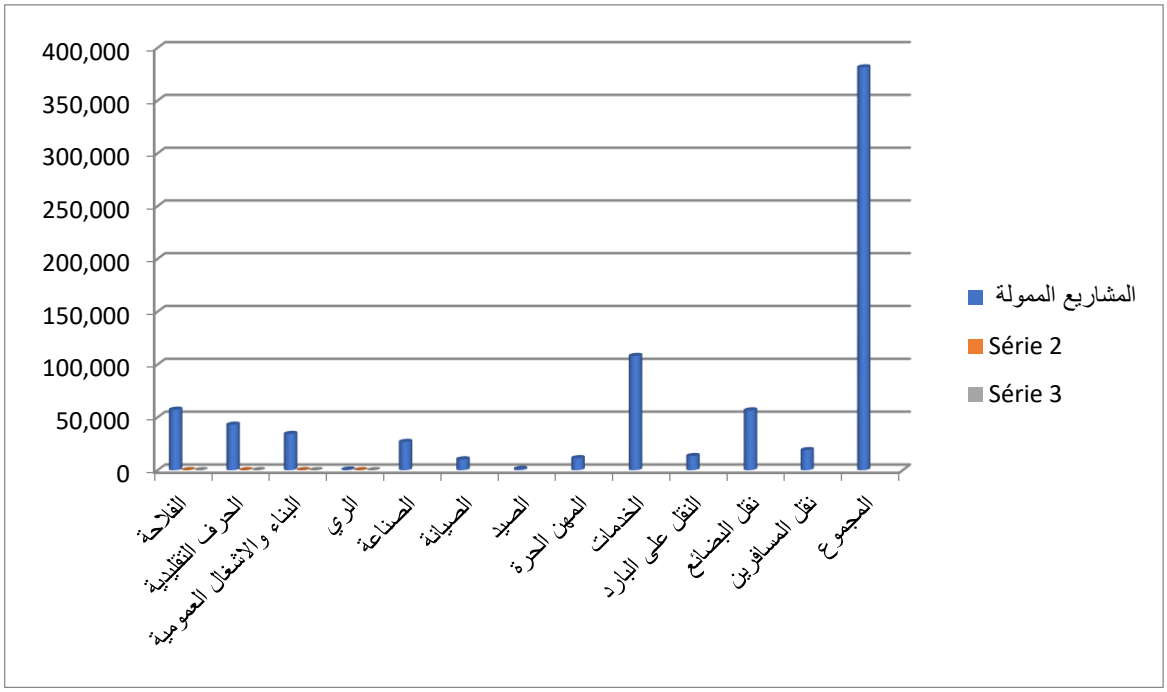

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على الجدول رقم 3-22

من خلال الجدول والبيانات السابقة نلاحظ تصدر قطاع الخدمات بأكثر من 108003 مشروع ممول أي بنسبة 28.31% تليه الفلاحة 14.99% إضافة لقطاع نقل البضائع 14.82% أما قطاع الصناعة 6.93% (26470مشروع ممول).

ويمكن القول بأن هذه النتائج لا تزال متواضعة بحكم أن معدل البطالة لازال في حدود 11% إضافة إلى هيمنة قطاع الخدمات الذي يشمل بداخله قطاع التجارة على حصة الاسد من تمويل الوكالة.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:ANDI (تطرقنا الى نشأتها في الفصل الأول) تهدف لتطوير الاستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي دون تمييز من خلال الخدمات والامتيازات التي تقدمها للمستثمرين.

من خلال جدول رقم يتبين حجم الاستثمار الداخلي من خلال عدد المشاريع الممنوحة 1791 مشروعا وخلق 49310 منصب شغل جديد. خلال سنة 2019.ومبلغ استثمار قدره 533195 مليون دج. ويمكن ارجاع هذه النسب الضعيفة الى المشهد السياسي الذي طبع سنة 2019 بالجزائر اضافة الى ارتدادات سياسة التقشف المعلنة من الحكومة والغاء وتجميد العديد من البرامج والاستثمارات العمومية.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت سنة 2004 ويتمثل هدفها في تسيير جهاز القرض المصغر[1] وفق التشريع المعمول به ودعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ مشاريعهم.

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛ يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000دج. وقد تصل هذه الكلفة الى مائتا وخمسين ألف دينار جزائري 250.000دج.

[1] – موقع **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** www.angem.dz **ANGEM** تاريخ الزيارة 2020/08/01.

جدول رقم (3-23): الاعتمادات الممنوحة حسب نوع التمويل حصيلة الى غاية 2019/06/30

صيغة التمويل	العدد	النسبة	عدد المناصب المستحدثة
تمويل شراء المواد الاولية	804259	%90.45	1188651
تمويل ثلاثي الوكالة –البنك- المستفيد	84894	%9.55	128544
المجموع	889148	%100	1317195

المصدر: موقع الوكالة النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35 ص 27

من خلال الجدول نلاحظ هيمنة التمويل عن طريق شراء المواد الاولية بنسبة 90.45% والذي لا يتعدى المبلغ المقدر له 100.000 دج، في حين التمويل الثلاثي لايزال محتشما اذ لا يتعدى 10% مما يستدعي النظر في جدوى هذا النمط من التمويل واسباب تدني الطلب عليه.

جدول رقم (3-24): يوضح الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	النسبة
الفلاحة	122 052	8 063 294 457,370	13,73%
الصناعات الصغيرة جدا TPI	350 484	17 274 833 907,880	39,42%
البناء والاشغال العمومية	76 782	6 406 748 306,420	8,64%
الخدمات	178 426	16 287 151 951,720	20,07%
الحرف التقليدية	156 549	8 859 459 123,410	17,61%
التجارة	4 011	995 353 071,950	0,45%
الصيد	844	108 934 313,790	0,09%
المجموع	889 148	57 995 775 132,54	100,00%

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35 ص 27.

الشكل رقم (3 -9): يوضح المبالغ الممنوحة حسب قطاع النشاط.

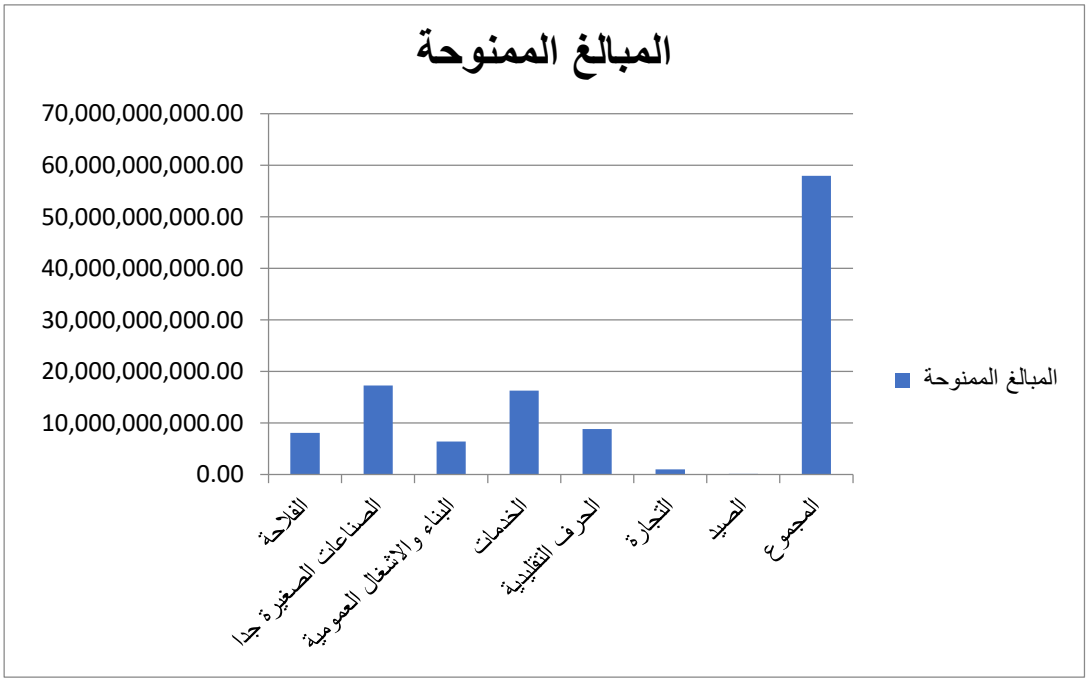

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الجدول رقم 3 – 24

من خلال البيانات السابقة نلاحظ، أنه حسب قطاع النشاط، تعد TPI (الصناعات الصغيرة جدًا) والخدمات والحرف والزراعة هي القطاعات التي إستفادت من غالبية القروض الممنوحة بنسبة 91 % من الإجمالي القروض الممنوحة مع تصدر TPI بنسبة39.42%.

خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت من أجل تزويد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآلية قادرة على تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تنميته وترقيته بصفة عامة ومرافقته في مسار تنافسيته في خضم التحولات العالمية الجديدة.

سادسا: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ANIREF: أنشأت سنة 2007 مهمتها تسهيل الحصول على العقار الصناعي من خلال التوسط بين المستثمرين والسلطة المانحة للامتياز حيث تتولى تسيير حافظتها العقارية.

في ظل الطلب المتزايد على العقار الموجه للاستثمار[1] اعتمدت السلطات العمومية برنامجا وطنيا لإنجاز مناطق صناعية جديدة وفقا للمعايير الدولية من أجل جعل الجزائر وجهة جذّابة اقتصادياً.

إن لتنفيذ هذا البرنامج تأثير اقتصادي واجتماعي حقيقي على الصعيدين الوطني والجهوي وذلك من خلال المساهمة في:

*التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل مناطق البلاد؛

*تحفيز العمالة المنتجة المستدامة؛

*تثمين المنشآت القاعدية؛

*تطوير وتنمية التخصص الصناعي للمناطق لإخراج الجهات المعزولة من دائرة العزلة؛

*المساهمة في دعم المزايا التي تتمتع بها مختلف مناطق الوطن.

أهداف البرنامج:

- الزيادة في الوفرة العقارية المخصصة للاستثمار؛
- هيكلة الإقليم؛
- ترقية الاستثمار المنتج خارج قطاع المحروقات؛
- تحقيق التكامل بين العناصر الفاعلة والقطاعات؛
- تدعيم سياسة التوازن الجهوي؛
- تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

[1] – موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري www.aniref.dz تاريخ زيارة الموقع 2020/08/05.

مميزات البرنامج:

- ✓ 50 منطقة صناعية موزعة على 39 ولاية،
- ✓ تأخذ بعين الاعتبار الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الاقليم لسنة 2030.
- ✓ مساحة إجمالية مقدرة بـ12000 هكتار.
- ✓ 44 منطقة صناعية يشرف عليها الولاة.
- ✓ 6 مناطق صناعية تشرف عليها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

جدول رقم (3-25): يوضح وضعية المناطق الصناعية الجديدة لغاية 2019/06/30

المساحة الاجمالية المخصصة للعقار الصناعي	**31423159 م2**
عدد القطع المخصصة	**4119**
عقود الامتياز المنجزة	**971**
مساحة العقود المنجزة	**18288259 م2**
رخص البناء المسلمة	**558**
المشاريع المنطلقة	**465**
المشاريع التي دخلت مرحلة النشاط	**13**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصائيات **ANIREF** النشرة الاحصائية عدد 35.

ملاحظة: هذه الاحصائيات تشمل فقط المناطق الصناعية 06 التي تشرف عليها وكالة **ANIREF.**

من خلال استعراض نتائج الجدول نلاحظ ما يلي: أنه من 4119 قطعة مخصصة تم تسليم 971 عقدا فقط أي بنسبة 23% إضافة الى من بين 558 رخصة بناء مسلمة انطلقت الاشغال في 465 مشروع أي بنسبة 83% وهي نسبة جيدة.

بينما المشاريع التي دخلت مرحلة النشاط فهي لا تتعدى 13 مشروعا فقط.

هذا بالإضافة الى عدة هيئات اخرى تقوم بدعم والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض والتمويلات البنكية نذكر منها:

1-صندوق **ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " CGCIPME"** أنشئ سنة 2004 وبدأ نشاطه الفعلي سنة2006. ويتولى مهمة ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها.

جدول رقم(3- 26): الوضعية الاجمالية للضمانات حسب النشاطات لغاية 2019/06/30.

قطاع النشاط	عدد الملفات	النسبة	مبلغ الضمانات المليون دج	النسبة
البناء والاشغال العمومية	210	%17	8595	%11
النقل	211	%09	2433	%03
الصناعة	654	%52	51078	%65
الصحة	86	%07	5678	%7
الخدمات	186	%15	11128	%14
المجموع	1247	%100	78912	%100

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

من خلال الجدول نلاحظ ان 65% من الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق تخص قطاع الصناعة بمبلغ 510078 مليون دج وهذا راجع لكون القطاع الصناعي هو أحوج القطاعات للتمويل البنكي. لتمويل استثماراته المبرمجة. ثم قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية على التوالي.

2-صندوق **ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR"** (تطرقنا الى نشأتها في الفصل الأول)، فهو يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

1-المؤسسات المؤهلة[1]:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة؛
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛
- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛
- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

[1] -**الموقع الرسمي للصندوق** .www.fgar.dz تاريخ الزيارة 2020/08/05 .

-المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة

-المؤسسات المسعرة في البورصة.

-شركات التأمين.

-الوكالات العقارية.

-الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.

-القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

-المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض. تصل نسبة الضمان الى 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة. المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار. **ملاحظة:** تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع. والمدة القصوى للضمان هي 7 سنوات. ويأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

جدول رقم (3-27): وضعية الملفات المعالجة حسب المشاريع من أفريل 2004 لغاية 2019/06/30.

	انشاء	توسيع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1205	1512	2717
التكلفة الإجمالية للمشاريع	149172253788	14149786335	290592040122
مبلغ القروض المطلوبة	86079468462	98104736930	1841842040122
متوسط معدل التمويل المطلوب	%58	%69	%63
مبلغ الضمانات الممنوحة	32511667302	52460979413	84972646715
متوسط معدل الضمان الممنوح	%38	%53	%46
متوسط مبلغ الضمان	26980637	34696415	31274438
عدد الوظائف التي سيتم انشاءها	25784	55079	80863
Investissement par emploi	5785458	2567581	3593634
Crédit par emploi	33384	1781164	2277732
Garantie par emploi	1260924	952468	1050822

المصدر: النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الضمانات الممنوحة قدر ب 2717 ضمانا بمتوسط معدل ضمان ممنوح 46% اي بمبلغ 312.744.38 دج. بتكلفة اجمالية للقروض المطلوبة 184.184.204.012.2دج. بمتوسط معدل تمويل 63% من قيمة المشروع.

3-شركات رأس المال الاستثماري :رأس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمات صغيرة ومؤقتة ورأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة ومؤقتة في رأس مال مؤسسة ما فإنه يأخذ لها عدة أشكال منها:

- تخاطر مؤسسة رأس المال لتمويل المؤسسة؛
- رأس المال التطوير موجه لتطوير المؤسسة

يساعد تدخل مؤسسة رأس مال الإستثمار[1] على تعزز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة، وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك. الميزة لرأس مال الاستثمار لصاحب المشروع هي أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير.

تتم عملية تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار "دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية"، وبالتالي" تشترك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها "

ويحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة مؤسسة رأس مال الاستثمار ب 49٪ على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة المساهمة تتراوح ما بين 5 و7 سنوات.

هناك ستة مؤسسات رأس المال الخطر عملياتية أو في طور الإنشاء .كلها فروع تابعة لبنوك عمومية؛ بنك التنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري ،بنك الجزائر الخارجي،، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري.

الإجراء الذي يجب أن يتبعه أصحاب المشاريع للحصول على التمويل هو نفسه عند خلق مؤسسة، توسيع النشاط أو استرجاع شركة.

[1]- موقع وزارة الصناعة .www http://www.mdipi.gov.dz/ تاريخ زيارة الموقع 2020/08/01

بالإضافة الى عدة اجراءات وتحفيزات ادارية وجبائية لتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها[1]:

- تخفيض في الضريبة على الارباح بنسبة % 15 لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

- وبنسبة % 20 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

- تقليص من الضريبة على الدخل والضريبة على الأرباح الشركات بنسبة % 50 على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، وتمنراست، لمدة 5 سنوات .

إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل والضريبة على الارباح الشركات والضريبة على النشاط المهني لمدة 5 سنوات بالنسبة لبعض فروع الصناعة .

-الإعفاء من الحقوق الجمركية وأي رسم يعادله بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛

- الإعفاء الدائم للضريبة على الارباح الشركات على العمليات الموجهة للتصدير.

[1] - بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، مرجع سابق، ص 276.

المطلب الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

- **ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة وتتمثل أهم أسباب انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي: [1]

-تحديات المنافسة الخارجية؛

- الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية.

- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛

-عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛

-ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

[1]- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل200 ، ص1048 ص1049.

- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، إضافة إلى جوانب أخرى مادية والمتمثلة في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة .

ويعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة[1] نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة، كما أنه ليس بإجراء إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، وعلى الدولة أن تستجيب لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لبرامج التأهيل والتي يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.

ان برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة هو عملية يساهم في نجاحها وتحقيق فعاليتها المؤسسة في حد ذاتها من خلال سعيها للقيام بتبني الإصلاحات الضرورية وقناعتها بمدى أهمية البرنامج في تحسين تنافسيتها.

وعليه سوف نستعرض 03 برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

[1]- بومدين يوسف، **دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات**، أطروحة .دكتوراه في علوم التسيير .غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص201

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:(برنامج وزارة الصناعة واعادة الهيكلة) "2000-2010"

يستهدف هذا البرنامج[1] المؤسسات التي تشغل أكثر من20 عاملا. وذلك بغية تحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية.وتنافسية وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

إن هذا البرنامج يندرج في إطار عملية شاملة لترقية التنافسية الصناعية التي تركز على تحسين أداء المؤسسات الصناعية وتأهيل محيطها والتي تقبل بذل جهود كبيرة لاكتساب قدر من التنافسية المباشرة وذلك بمساندة الدولة للمؤسسات القادرة على تحسين أدائها والرفع من كفاء اتها.

أهداف البرنامج: يهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

1-على مستوى المؤسسة :يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة على تحديث أدوات إنتاجها وخاصة الرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير تستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يقصد بذلك التطهير المالي أو إنقاذ المؤسسات التي تعاني من صعوبات.

[1]- Actes des assises nationales de la PME ،Ministère de la PME et de l'artisanat ،Algérie ،janvier 2004 ،P 184

[2] – سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME 2**، مقال منشور مجلة الباحث عدد 2011/09 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص144.

2-على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة: نظرا لكون المؤسسة الجزائرية لا تستفيد من الظروف الملائمة مقارنة مع المؤسسات الأجنبية المنافسة، فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات هي :

-تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية؛

-إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛

-دعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية والقياسة القانونية)

-تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.

ويتم تمويل عمليات ونشاطات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

نتائج البرنامج:

كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي[1] :

-العدد الكلي للمؤسسات المستقبلة 433 مؤسسة منها 239 مؤسسة عمومية و 194 مؤسسة خاصة؛

-عدد المؤسسات المعالجة 427 مؤسسة منها 240 مؤسسة عمومية و 187 مؤسسة خاصة؛

-عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج 310 مؤسسة كان منها 159 مؤسسة عمومية و 151مؤسسة خاصة.

عدد المؤسسات المرفوضة 117 منها 80 عمومية والباقي مؤسسات خاصة .ومن الملاحظ أن عدد مؤسسات المستقبلة لم تكمل إجراءات التأهيل فهناك بعض المؤسسات اكتفت بعمليات التشخيص الأولى فقط .وكان قبول 310 مؤسسة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

[1]- مدخل خالد، مرجع سبق ذكره، 2 ص 111.

وهي موزعة على النشاطات الزراعية الغذائية وأدوات البناء والكيمياء والصيدلة والورق والبلاستيك والنسيج والجلود وخدمات الدعم والكهرباء والإلكترونيك، حيث استفاد قطاع الزراعة الغذائية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى من برنامج التأهيل الصناعي.

ثانيا : البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة2006-2012

يستهدف هذا البرنامج المؤسسات التي تشغل اقل من 20 عاملا ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد استكمال آليات تنفيذه .حدد له اجل 06 سنوات ويتم تمويله عن طريق صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصص له مبلغ قدره 06مليار دج.

أهداف البرنامج : تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في التالي [1]:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة؛

-إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛

-التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج؛

-تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.

[1]- Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME ،Ministère de la PME et de l'Artisanat ،Algérie ،Octobre 2003 ،P 05

الهيئات المكلفة بالبرنامج واجراءات التأهيل :

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل اجراءات التأهيل في المراحل التالية[1]:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل؛

-تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل؛

-منح المساعدات المالية، وتتمثل في الاتي؛

- 100 %من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود600 الف دج؛
- 100%من تكلفة الاستثمارات غير المادية؛

20%من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل ب 05 مليون دينار جزائري، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة اجر عامل متخصص لمدة سنتين من اجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

[1]- بلال شيخي وآخرون، **برامج تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**. مداخلة الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.07/06 ديسمبر، 2017.

نتائج البرنامج:

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية[1] :

بدأت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل.

ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل.

وهنا أيضا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج.

وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها :التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

ثالثا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

وهو جزء من البرنامج الخماسي لتوطيد النمو، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20,000 مؤسسة وخلق- 200.000 مؤسسة جديدة خلال نفس الفترة، بتكلفة كلية للمشروع تقدر ب 385736 مليون دج، ويمكن لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة[2] التي تحتوي على 05 مستخدمين دائمين أو أكثر .يعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة والفندقة والخدمات والنقل مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج، ويجب أن تتوفر في هذه المؤسسات الشروط التالية:

[1]- سهام عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] - بالرقي تجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقيمية**، مقال منشور مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 2013/13، ص 83.

- أن تكون المؤسسة جزائرية؛
- أن تكون في النشاط منذ عامين؛
- أن تكون لها وضعية مالية متوازنة.

عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج الى نهاية السداسي الأول من 2016 بلغ[1] 4783 منها 2602 ملف مؤهل، كما بلغ عدد الاتفاقيات المودعة 1320 وعدد الاتفاقيات الموقعة 1232 في نفس التاريخ.

تقوم برامج التأهيل على قيام الدولة من خلال مكاتب الدراسات والخبرة والهيئات المكلفة بذلك بعمليات تشخيصية للمؤسسة الراغبة في الانضمام قصد تحليل نقاط القوة والضعف، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال تنفيذ مخطط التأهيل.وهكذا فإن برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة هو عملية يساهم في نجاحها وتحقيق فعاليتها المؤسسة في حد ذاتها.

ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب كذلك تأهيل العنصر البشري وتدريبه لتنمية مهاراته وإمكانياته الفنية، إضافة إلى توفير المحيط الملائم من خلال إصلاح وتأهيل كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة كالجهاز الإداري، الجبائي، المصرفي، المالي والتشريعي، إضافة إلى الاهتمام بوظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاهتمام بالإبداع والابتكار.

لذلك تبنت الجزائر مجموعة من البرامج الخاصة بهدف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منها هو النهوض بهذه المؤسسات وتحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج المحروقات يسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج بهدف

[1]- بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، **تقييم اداء قطاع مؤ ص م في الجزائر خلال الفترة 2001 -2016**، مقال مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 19 سنة 2018.ص 276.

ايجاد تنوع في النسيج الاقتصادي، وخلق مؤسسات ذات كفاءة ومردودية وقابلية للمنافسة الخارجية.

وبالرغم من كل هذه البرامج إلا أن الاستفادة منها كانت محدودة ونتائجها متواضعة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة فيها مع الآخذ بعين الاعتبار عدم كفاية هذه البرامج على محدوديتها. نظرا لتوسع حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه لابد من إعادة النظر في حجم البرامج المطبقة مستقبلا مع تفعيل اليات تطبيقها والقيام بالتغذية العكسية لها بشكل مستمر. حتى نتأكد من التطبيق السليم لها.

خلاصة الفصل

إن مقاربة الحجم المالي الضخم للاستثمارات العمومية من سنة 2001 الى غاية سنة 2019 مع الاهداف المنتظرة والمرجوة منها يجعلنا نقر بان النتائج المحققة جد متواضعة، كون أن الجزائر مازالت ترتكز وبشكل كبير على سياسة مدعومة بقطاع المحروقات الذي يوفر الإيرادات التي تسمح بسير العجلة الاقتصادية باعتباره القطاع المحفز للنمو في الجزائر، و هذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتسم بجهاز إنتاجي يفتقر إلى الكفاءة، الأمر الذي يقلل من فعالية برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر بحيث تبقى الجزائر عرضة للصدمات الخارجية و رهين تقلبات أسعار النفط. وهذا ما وقع مع البرنامج الخماسي 2014 -2019 الذي جمد الكثير من مشاريعه.

ويلاحظ مما سبق ان كل برنامج كان هدفه تحقيق التنمية الاجتماعية بالدرجة الاولى لهذا السبب لم تعرف المؤشرات الاقتصادية نموا معتبر ومستمرا إذا ما قارنا الغلاف المالي للبرامج الاربعة لوجدنا ان ما تم تخصيصه لبرنامج توطيد النمو يفوق برنامج الانعاش الاقتصادي 38 مرة وبرنامج النمو الاقتصادي 05 مرات. لا يكاد يختلف اثنان على الاهمية الكبرى والملحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. اذ تساهم وبشكل فعال في الناتج الداخلي الخام ونسبة النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة وتوفير مناصب الشغل.

في نهاية النصف الأول من عام 2019، شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءًا كبيرًا من النسيج الاقتصادي ب 1171945 مؤسسة. تنشط غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل رئيسي في الخدمات والحرف والبناء، في حين أن 8.71٪ فقط من المؤسسات الصغيرة المتوسطة صناعية؛ كذلك يعاني نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التوزيع الجغرافي غير المتكافئ، حيث تتركز معظمها في شمال البلاد بحصة 70٪ من اجمالي عدد المؤسسات.

بالرغم من المجهودات المبذولة والبرامج المخصصة للقطاع وتدعيمه بهيئات وآليات تسمح له بتبوء موقعه الحقيقي والمناسب داخل النسيج الاقتصادي الوطني. الا انه لايزال قطاعا هشا يواجه العديد من المشاكل والعراقيل جعلته غير قادر على تحقيق الاهداف المسطرة له. هذا ما يجعل من عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة لرفع كفاءتها وتنميتها ومراقبة تطورها لجعلها في مستوى المنافسة الخارجية.

الخاتمة

خاتمة

لقد كان هدفنا من خلال هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مسار عقدين من الزمن من الاصلاحات الاقتصادية او ما تعرف بالبرامج الاستثمارية العمومية (2001 –2019). وانعكاسها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث عرفت الجزائر خلالها 04 مخططات تنموية ضخمة رصد لها مبلغ ما يقارب 676 مليار دولار. (برنامج الانعاش الاقتصادي 07 مليار دولار ،البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي 114 مليار دولار ،برنامج توطيد النمو 286 مليار دولار ،البرنامج الاستثمارات العمومية 269 مليار دولار.)

ان حاجة الاقتصاد الوطني لهذه البرامج والاستثمارات العمومية كانت نتيجة حتمية لعدة اسباب اقتصادية وسياسية ناجمة عن تلك الفترة.

لقد عاشت الجزائر خلال عقد التسعينات ما عرف بالعشرية السوداء وما كان لها من تأثير على الاقتصاد الوطني وما نجم عنها من مديونية وصلت ل35 مليار دولار ونسبة بطالة الى حوالي 30% وتسريح عدد كبير من العمال نظير سياسات صندوق النقد الدولي خلال تلك الفترة، والركود الاقتصادي العام الناجم على الاوضاع الامنية والسياسية خلال تلك الحقبة، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان، والتأخر الكبير في البنية التحتية الأساسية ونقص مزمن في الخدمات العامة،

ان اعادة عجلة الاقتصاد والنهوض به، كان اولوية ملحة كون الجزائر في بداية الالفية الجديدة عرفت استقرارا سياسيا وامنيا وانتعاشا لأسواق النفط العالمية.

وعليه كان على الدولة تشجيع الاستثمارات العامة، لما تمثله من حل تلجأ إليه في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، لإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع حسب الاحتياجات التنموية لتطوير الإطار المعيشي للسكان، وتحسين المؤشرات التنموية والاقتصادية.

لقد حاولنا أيضا من خلال هذا الدراسة التعرف على وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، وتقييم أدائه بعد مرور أكثر من عقدين من برنامج الاستثمار العمومي، ولقد تناولنا في المحور الأول ابراز بعض اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعمل عليها الاستثمارات العمومية (الاستثمار الاجنبي ومعدل النمو الاقتصادي والبطالة) ومقارنتها بمدى تحقق النتائج المنتظرة منها، وكذلك دورها في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من خلالها خلق مناصب شغل باعتبار هذا القطاع مفتاح القضاء على البطالة.

أما المحور الثاني عرض بعض اهم الهيئات المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابراز اهم نتائجها. والمعوقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ومن خلال معاينة الإحصائيات المتاحة وجدنا ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لايزال قطاعا فتيا في طور النمو. ولازال ضعيفا ولم يحتل بعد المكانة المرجوة منه او التي هو عليها في الاقتصاديات المتطورة والناشئة وحتى النامية، ويرجع هذا إلى عدة قيود مازالت تثبط الاستثمار وتقف أمام تطور ونمو هذه المؤسسات.

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة ايضا ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحوز القطاع الخاص على 99.98 % منه وان المؤسسات الصغيرة جدا تمثل 97% من عدد المؤسسات الاجمالي، تنشط أغلبيتها في قطاع الخدمات 51.44 % و الحرف التقليدي 22.90 %.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لقد كان هناك تأثير إيجابي ملحوظ للبرامج التنموية على الاقتصاد الوطني خاصة خلال مخطط الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 الى 10% سنة 2010. وكذلك معدل النمو الاقتصادي من 2.6% سنة 2001 الى 6.9% سنة 2003 ثم عاد للهبوط واستقر بين 3.3% الى 2.6%. ثم ان عاد للهبوط سنة 2019 الى 0.8%

ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج (676 مليار دولار) كان أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وعلى حجم البطالة وجذب والاستثمار الاجنبي في الجزائر.

إذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة تحسنا ملحوظا خاصة خلال المخططين الاولين 2001–2009، اضافة الى نسبة نمو خارج المحروقات مقبولة. لكن هذا. لم يستمر وتراوحت بين التذبذب والثبات والهبوط خلال باقي فترة البرامج الاستثمارية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا خلال سنوات البرامج الاستثمارية اذ ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 245358 مؤسسة الى 1171945 مؤسسة اي بزيادة تقدر بـ 477%. اضافة الى تنوعها من حيث الانشطة إذ يقدر قطاع الصناعة التحويلية ب8.71% وقطاع الخدمات ب51%.44 % وقطاع الفلاحة 0.62% .وقطاع البناء والاشغال 16.07% .

وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: من خلال الدراسة وجدنا ان نسبة شطب المؤسسات تقدر 26% اي من كل 100 مؤسسة جديدة يقابلها شطب 26 مؤسسة قديمة. وهي نسبة كبيرة تؤكد وجود مشاكل وعراقيل تواجه استمرارية النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هذا بالإضافة الى ان ما نسبته 97% من المؤسسات تعتبر مؤسسات صغيرة جدا وهذا ما يعني ان هناك مشاكل تعترضها للتحول الى مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

إضافة الى ان عدد المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال تقارب 97% بعدد 1136787 مؤسسة. بينما المؤسسات التي تشغل عدد عمال بين 50 حتى 249 عامل لا تتجاوز 4688 مؤسسة بنسبة 0.4% وهذا ما لا يدع مجال للشك كما قلنا ان هناك مشاكل وعراقيل سواء تمويلية او ادارية او تسويقية تواجهها ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: من خلال الدراسة وجدنا ان نسبة القطاع الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تصل الى 99.98% بينما القطاع العام لا يتجاوز 0.02% بعدد 244 مؤسسة فقط، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة يمكننا ابراز اهم النتائج المتحصل عليها وهي:

1- تنامي الدور الاقتصادي للدولة بحيث اصبحت هي المحرك الرئيسي للاقتصاد.

2-هيمنة قطاع المحروقات بحيث بقي هو قاطرة النمو الاقتصادي. وفشل استراتيجية التنويع داخل الاقتصاد الوطني.

3- كان لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو الاقتصادي و التشغيل في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرنامج حيث انتقل معدل البطالة. من 27.3% سنة2001 الى 10% سنة2010. ومعدل النمو الاقتصادي من 2.6% سنة 2001 الى 3.3% سنة 2010.

4-ساهمت سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر إلى إعادة إنعاش النشاط الاقتصادي، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية الضخمة المخصصة لهذه البرامج كان أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي وعلى حجم البطالة في الجزائر.

5- ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث لم تتجاوز نسبة 1.42% .

6- المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية العمومية ترتفع مع ارتفاع العائدات النفطية ولا يتم التقيد بسقف المبالغ المحددة عند الانطلاق في تنفيذ البرنامج.(عملية اعادة التقييم) وتواجه مشكل التمويل واتمام انجاز المشاريع التنموية بمجرد تدهور المداخيل النفطية. مثلما حدث مع برنامج الاستثمارات العمومية (2014-2019.)

7- ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ، باعتبار نسبة الصناعة لازالت هامشية في القطاع. إضافة الى ضعف نسبة التشغيل.

8-محدودية برامج التأهيل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- غلبة التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية في برامج الاستثمارات العمومية وهذا ما لوحظ من خلال المخصصات المالية الكبيرة للسكن والطرق والصحة وغيرها رغم اهميتها، مما جعل المردود الاقتصادي لهذه البرامج دون المأمول .

التوصيات والاقتراحات:

- ترشيد الإنفاق العام بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات.
- مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وليس القدرة المالية أثناء تخطيط برامج التنمية الاقتصادية.
- تشجيع عمليات الاستثمار خارج قطاع المحرقات لتحقيق التنمية الاقتصادية المتنوعة والمنشودة.
- وضع استراتيجية طويلة المدى تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني مع وجوب تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا لجلب المستثمرين الاجانب والمحليين.

- تحسين مناخ الاعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحكم انها النواة الرئيسية للجهاز الانتاجي المحلي. من خلال تخفيض الإجراءات الإدارية، وتطبيق الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الاداري.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل عن طريق التنويع في التمويلات المالية التي تتناسب واحتياجاتها. وليس فرض انماط محددة.
- العمل على اعادة الاعتبار لهيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يحقق الاهداف الموضوعة لها لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة مع عدم جعل الاهداف الاجتماعية كأولوية، مع تفعيل عمليات المرافقة والمحاسبة. والمتايعة بعد الانشاء مع تيسير الحصول على العقار الصناعي.
- وضع استراتيجية للقطاع الصناعي للنهوض به وزيادة معدلات نموه لدوره الكبير في تحقيق التنمية الصناعية والخروج من التبعية للمحروقات.

المـــراجـــع

- **الكتب باللغة العربية:**

1- أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ادارة الأعمال**، الطبعة الأولى، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2019.

2- خبابه عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

3- سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

4- صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008

5- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

6- علي سيد اسماعيل، **الوجيز المشروعات من الفكرة حتى التنفيذ**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2019.

7- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005،

8- محمد هيكل، مهارات **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.

9- محمود أحمد فياض وآخرون، **ادارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009.

10- محمود خليل محمود محمد، **المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)**، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.

11- مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،** الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

12- معراج هواري، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس،** الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13- هنادي نظير، **إدارة المشروعات الصغيرة،** الطبعة الأولى، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

14- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،** مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 2010.

- **الرسائل ومنشورات الجامعية:**

1- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية،** اطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، سنة 2016/2015.

2- برجي شهرزاد، **اشكالية مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان، 2011-2012.

3- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009،** رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

4- بومدين يوسف، **دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات،** أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006

5- تومي عبد الرحمن، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6- حاجي فطيمة، **إشكالية الفقرفي الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014**، أطروحة دكتوراه، منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة سنة 2014/2013.

7- حنيفي أمينة، **اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.

8- راضية اسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية بشرية المستدامة**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2012/2011.

9- زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2010-2011.

10-سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر(2001-2014)**، أطروحة دكتوراه ' منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف -مسيلة، 2016.

11-ساعد محمد، **محاضرات لمقياس الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، سنة 2018/2017.

12- شادلي شوقي، تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجع عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

13- قميحة رابح، سياسة التشغيل في الجزائر في ظل البرامج التنموية 2001-2012، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.

14- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، سنة 2018/2017.

15-مسعودي زكرياء، **تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2019/2018.

16- مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، منشورة، جامعة الجزائر3، 2011-2012،

17- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008_2011.

18- نور الهدى مخلفي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر من خلال مربع كالدور السحري 2001-2019**، مذكرة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، سنة 2018/2019.

19- هالم سليمة، **هيئات الدعم المالي ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات

أدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

20- ورلالي بثينة، **البرامج التنموية العمومية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الجزائري**، مذكرة ماستر، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 سنة 2017/2016.

- **مجالات وملتقيات:**

1- السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة، **اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول والمتطلبات المأمول**، مداخلة ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

2- بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية وتقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01،2013.

3- باشوش حميد، **دور الاستثمارات العمومية في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم تسيير، جامعة مستغانم،

4- براهيمي بن حراث حياة، **قراءات حول برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد21، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2017.

5- بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى

الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر جامعة الجزائر جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

6- بلال شيخي – حمزة كبلوتي – المهدي حجاج، **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع**، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.07/06 ديسمبر 2017.

7- بن مالك عمار وآخرون، **دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد04، مجلد01، جامعة قسنطينة 2، جوان 2017.

8- بن ساعد عبد الرحمان-صابور سعاد، **رأس المال المخاطر ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة شركة (SOFINANCE)**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، ال عدد05، كلية_العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، فيفري 2019.

9- بوزيان عثمان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، الجزائر،17-18 أفريل 2006.

10-بوقادير ربيعة، د مطاي عبد القادر، **تقييم أداء قطاع مؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 -2016**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 19، كلية_العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، 2018.

11- خاطر طارق وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**، دراسة تحليلية وتقييمية، مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، الجزائر.

12- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية**، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي "الواقع ورهانات المستقبل" معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية الجزائر، في 23-24 فسفري 2011.

13- سهام عبد الكريم سياسة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجPME2** ، مجلة الباحث عدد 09، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011.

14- صالح صالحي، **أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الاشكالية وأفاق التنمية، ورشة عمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الدول العربية القاهرة، 22/18 جانفي 2004.

15- صوفان العيد وآخرون، **تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة2000-2014**، مجلة تماء للاقتصاد والتجارة، العدد 01،الجزائر.

16- عبد الصمد السعودي وآخرون، **أثر القطاع الصناعي ضمن برامج الاستثمارات العمومية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2016) – دراسة تطبيقية مؤشر هرفندلهرشمان**، للاطلاع على التفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى الرابط الآتي univ-blida2.dz/fr//wp-content/uploads/sites/ يوم 2020/02/18.

17- عبو عمروآخرون، **جهود الجزائر في الالفية الثالثة في تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الشلف.

18- عقون شراف وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)**، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مجلد 02، جامعة الجزائر، أفريل 2018.

19- قوريش نصيرة، **آليات وقراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006 .

20- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

21- محرز نور الدين وآخرون، **الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر**، مداخلة حول سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي التاسع، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، يوم 23-25 نوفمبر 2019.

22- مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مداخلة المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، يومي 11و12 مارس 2013، جامعة سطيف1 .

23- مسعودي زكريا، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2017.

24- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

25- نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17 و18 أفريل 2006،

26- يمينة بوزكري، **العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تعزيز قدراتها وامكانياتها**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 6-7 ديسمبر 2017.

- **جـــرائد:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 4 من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 5-6-7 من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001.

- **الكتب باللغة الأجنبية:**

1. -J.Lochard& D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérerune petite entreprise ; les éditions' Organisation France،1997.
2. MaryseSalles، Satratégies des pme et intelligence économique_uneméthoded'analyse des besoins، Ed. Economica، Paris، 2ºéd، 2006.
3. LudovicVigneron، Condition de financement de la PME et relation bancaires، mémoiredoctorat، ecole supérieure des affaires، droit et santé، science degestion، université lille2، France، 2008.
4. Gestion et entreprise، Publication trimestrielle de l'Institut National de la Productive et du développementIndustreil، Nº 24_05، Boumerdes، Algérie، Janvril 2004.

5. Meliani Hakim، BouadamKamel، last PME_PMI Algérienne: passé et perspectives، intervention fans la recueille de communication session interventional; le financement Des petites stmoyennesprojetet la promotion De LeurrôleDans les économiesmaghrébines، Facultéd'économie et de gestion، sétif
   a. 25/28 Mai 2003.
6. Étude de faisabilité du programme national de mise à niveau de la PME، Ministère de la PME et de l'Artisanat، Algérie، Octobre 2003.

7. Actes des assises nationales de la PME، Ministère de la PME et de l'artisanat، Algérie، janvier 2004.
8. brooks bank،R، Defining the small business، a new classification of company size، entrepreneurship and RegionalDevelopment، nº3، 1991.

- **مواقع الإنترنت:**

1- موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM www.angem.dz

2- موقع الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار. ANDI www.andi.dz

3- موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري www.aniref.dz

4- موقع الرمسي للصندوق www.fgar.dz

5- موقع وزارة الصناعة www http://www.mdipi.gov.dz/

الملاحق

الملحق 1: يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 15 نوفمبر 2001.

– وبمقتضى المرسوم التّشريعي رقم 94 – 01 المؤرّخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلّق بالمنظومة الإحصائية،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالتأمينات،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 01 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الّذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 03 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 04 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم المؤسّسات العموميّة الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول
مبادئ عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

المادّة 2 : ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات.

تسخّر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك.

المادّة 3 : يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر، طبقا لمهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادّة 4 : تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

– تشغل من 1 إلى 250 شخصا،

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارى (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ،

– تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بالمصطلحات الآتية :

1 – الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2 – الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر(12) شهرا،

الملحق 2: يتضمن التدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الجزائر،11 جانفي 2017.

3 – المؤسسة المستقلة : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 6 : تستفيد من أحكام هذا القانون، المؤسسة المنشأة أو المزمع إنشاؤها، التي تحترم الحدود السابقة الذكر على أساس تصريح يحدد نموذجه بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 7 : تستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في هذا القانون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 % من قبل شركة أو مجموعة شركات الرأسمال الاستثماري.

المادّة 8 : تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري.

المادّة 9 : تعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

المادّة 10 : تعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

المادّة 11 : إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

المادّة 12 : عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة طبقا للمواد 8 و9 و10 أعلاه، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين (2) ماليتين متتاليتين.

المادّة 13 : يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادّة 14 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا :

– لمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها،

– لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية وظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 15 : تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى :

– نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار،

– العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

– تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات،

الملحق 3: تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

Type des PME	*Nombre de PME*	*%*
TPE (effectif de moins de 10 salariés)	1136787	**97**
PE (effectif entre 10 et 49 salariés)	30471	**2,6**
ME (effectif entre 50 et 249 salariés)	4688	**0,4**
Total	1171945	**100**

Source : CNAS

الملحق 4: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط، النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35.

Tableau 6 Répartition des PME privées par secteur d'activité (Source : CNAS, CASNOS)

	Secteurs d'Activité	*Nombre*	*Part en (%)*
I	Agriculture	7275	0,62
II	Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés	3032	0,26
III	BTPH	188275	16,07
IV	Industries manufacturières	102055	8,71
V	Services y compris les professions libérales	602695	51,44
VI	Artisanat	268369	22,90
	Total Général	1171701	100,00

الملحق 5: الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط، النشرة الاحصائية لوزارة الصناعة عدد35

Tableau 33 : PME privées par secteurs d'activité

Sectateurs d'activité	2018	Mouvements enregistrés durant le 1er semestre 2019				S1/2019
		Créations I	Radiation II	Réactivation III	Ecart (I+III)-II	
I- Agriculture et pêche						
Agriculture et pêche	7068	194	17	30	207	7 275
ST1	7068	194	17	30	207	7 275
II- Hydrocarbures, Energie, Mines et Services liés						
Eau et énergie	162	7	1	2	8	170
Hydrocarbures	1066	4	-	1	5	1 071
Services et travaux pétroliers	445	9	1	5	13	458
Mines et carrières	1308	28	6	3	25	1 333
ST2	2981	48	8	11	51	3 032
III- BTPH						
Bâtiment et travaux publics	185121	2 665	474	963	3 154	188 275
ST3	185121	2 665	474	963	3 154	188 275
IV- Industrie manufacturières						
ISMME	15318	310	24	63	349	15 667
Matériaux de construction	12632	146	26	36	156	12 788
Chimie, plastique	4768	216	13	19	222	4 990
Industrie agroalimentaire	30590	710	87	134	757	31 347
industries du textile	8217	148	35	41	154	8 371
Industrie du cuir	2212	14	-	5	19	2 231
Industrie du bois et papier	20630	386	40	96	442	21 072
Industrie divers	5498	81	10	20	91	5 589
ST4	99865	2 011	235	414	2 190	102 055
V- Services						
Transport et communication	58822	1 109	134	343	1 318	60 140
Commerce	132912	3 893	399	739	4 233	137 145
Hôtellerie et restauration	37544	919	108	201	1 012	38 556
Services fournis aux entreprises	56718	1 076	189	455	1 342	58 060
Services fournis aux ménages	53700	2028	178	536	2386	56 086
Services pour collectivités	8762	185	13	15	187	8 949
ST5	348458	9 210	1 021	2 289	10 478	358 936
Total Général	643493	14 128	1 755	3 707	16 080	659 573

Source : CNAS